

# المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر لـ "المحاسبون" ...  
اصلاح ظل التركيبية السكانية أهم قضايا الاصلاح الاقتصادي



"المحاسبين" اقترحت تأسيس وحدة مراقبي الحسابات تابعة لوزارة التجارة

• "المحاسبين" وقعت اتفاقية مع "القوى العاملة" لتدريب وتأهيل 20 محاسباً لتهيئتهم للعمل في القطاع الخاص

# ابشر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

## التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري



الدعم الحكومي 1500 دك | بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

## الطابوق الأبيض



مقابل كل 10 م<sup>3</sup>  
من الطابوق الأبيض



الدعم الحكومي 1750 دك

بحد أقصى 100 م<sup>3</sup>  
بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

## الخلط الخرسانى الجاهز



الدعم الحكومي 8460 دك

بحد أقصى 450 م<sup>3</sup>  
بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

## بالإضافة للخصومات التالية

### عند شرائك لأي منتج من منتجات الدعم السابقة

أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR

30%

بلاكات الكهرباء

10%

مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة

الأصباغ الداخلية

البلاط المتداخل / حجر التسوير

الكراسي وأحواض الزراعة

منتجات الإضاءة LED



فيصل عبدالمحسن الطبيخ  
رئيس مجلس الإدارة  
رئيس هيئة التحرير

## قضايا ملحة.. تنتظر الحل

شهد الربع الأول من العام الحالي 2021، العديد من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملحة، والتي فرضت نفسها بقوة على اهتمامات المواطنين بمختلف مشاربهم وتوجهاتهم، فمن عجز الموازنة العامة للدولة وضرورة إيجاد توافق نيابي حكومي للخروج من ذلك عبر إقرار قانون الدين العام، إلى ضرورة إقرار قوانين وتشريعات لحل أزمة المبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي باتت تهدد مئات الأسر التي تعتمد في معيشتها من دخل تلك المشروعات.

وقد كان لقاء وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية السابق فيصل عبد الرحمن المدلج أهمية كبيرة، كونه سلط الضوء على التعاون الوثيق بين الجمعية والوزارة من ناحية، وأعطى فرصة كبيرة أمام أعضاء الجمعية وخبرائها لتقديم مجموعة من المقترحات المهنية الاقتصادية والمحاسبية القادرة على تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

ومع كل الجهود المبذولة والاستماع للرؤى والأفكار الخاصة بمنهجية التطوير، أجرت مجلة المحاسبون لقاءً حصرياً مع رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر الذي أشار لدور الغرفة في مواجهة فيروس كورونا، مع استعراض رؤى الغرفة حيال الأزمات الاقتصادية التي تواجه الكويت والتي على رأسها التركيبة السكانية والعجز المالي وقانون الدين العام وغيرها من القضايا والموضوعات التي تهم الشائين الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم جهود الإصلاح الرامية لتعزيز الدور الاقتصادي، لا تزال تحديات السياسة تقف عقبة حقيقية أمام تفعيل التوصيات المقدمة لمتخذي القرار الاقتصادي من الحكومة وأعضاء مجلس الأمة، والتي تؤكد جمعية المحاسبين على أهمية التوافق لحل الأزمات المستعصية، فما زالت الفرص قائمة للحل ولا تزال التطلعات قائمة نحو إيجاد حلول تخرج الاقتصاد من عثرته وتحقق للمواطن وأبناءه الرفاهية.

## المحتويات

6	المسؤولية الإجتماعية للشركات ودورها في التنمية	بحوث ودراسات
22	لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات	قوانين وتشريعات
28	"المرافق العمومية" .. إدارة وتنمية أصول الدولة	في دائرة الضوء
30	الصقر لـ "المحاسبون" : جهود كبيرة بذلتها الغرفة في مواجهة كورونا	حوار
37	المحاسبين : بيانات مالية مدققة خارجياً لجميع الشركات	ندوة
45	تأسيس وحدة المحاسبين القانونيين تابعة لوزارة التجارة والصناعة	انشطة الجمعية
63	تهنئة من جمعية المحاسبين	مناسبات
64	٢٥ عضواً عاملاً جديداً في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر	الأعضاء الجدد

## هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير  
The Editor - in - Cheif

فيصل عبدالمحسن الطبيخ  
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

مدير التحرير  
Editing Manager

محمد حمود الهاجري  
Mohamed Homoud Al-Hajri

هيئة التحرير  
The Board of Editors

راشد عوض الهطلاني  
Rashid Awad Al Hatlani

صباح مبارك الجلاوي  
Sabah Mubarak Al-Jalawi

عبدالله سليمان الكندري  
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

ضاري علي الهاجري  
Dhari Ali Al-Hajri

علي بدر الوزان  
Ali Bader Al-Wazan

عبدالله مروان العيسى  
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس  
Abdullwahab Mishari Al-Faris

فهد مطلق العازمي  
Fahed Motlaq Al-Azmi

## مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فيصل عبد المحسن الطبيخ  
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh  
رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

راشد عوض الهطلاني  
Rashid Awad Al-Rashidi  
نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

صباح مبارك الجلاوي  
Sabah Mubarak Al-Jalawi  
أمين السر General Secretary

عبدالله سليمان الكندري  
Abdullah Sulaiman Al-Kandari  
أمين الصندوق Treasurer

ضاري علي الهاجري  
Dhari Ali Al-Hajri  
عضو مجلس الإدارة Board Member

علي بدر الوزان  
Ali Bader Al-Wazan  
عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى  
Abdullah Marawan Al-Aisa  
عضو مجلس الإدارة Board Member

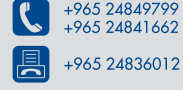
عبد الوهاب مشاري الفارس  
Abdullwahab Mishari Al-Faris  
عضو مجلس الإدارة Board Member

فهد مطلق العازمي  
Fahed Motlaq Al-Azmi  
عضو مجلس الإدارة Board Member

المحيط  
شركة  
أعمال الطباعة  
AL HUMAIZI PRINTING PRESS Co.

Opt. : (+965) 1823750  
Fax : (+965) 24928086  
E-mail : sales@alhumaizi.com

# AL-MOHASIBOON



العدد (88)، إبريل، 2021، السنة الثامنة والعشرون  
دورية - علمية - متخصصة  
تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

April 2021 - No.(88)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

### > Correspondence:

Should be addressed to: The Editor - in-  
Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472  
Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:  
Al-Murajaa - State of kuwait  
Fax: 00965 24836012  
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»  
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085  
دولة الكويت  
برقياً: المراجعة دولة الكويت  
فاكس: 00965 24836012  
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

### > Advertisements:

Agreements in this regared should be  
made with the management of kuwaiti  
Association of Accountants and Auditors  
P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,  
Fax:00965 24836012  
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية  
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085  
دولة الكويت  
برقياً: المراجعة - الكويت  
فاكس: 00965 24836012  
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

### > Subscriptions:

Kuwait & GCC Countries:  
- 2.5 K.D for KAAA Members.  
- 5 K.D for Individuals.  
- 8 K.D for Companies.  
Arab Countries:  
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency  
for Individuals.  
Non Arab  
- 80 \$ for Companies.  
The Subscription fees Include Maile Charges,  
& Requests Should be Addressed to the  
Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:  
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.  
- 5 دنانير كويتية للأفراد.  
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.  
الدول العربية:  
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.  
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.  
الدول الاجنبية:  
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.  
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات  
باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبون.

### > Price of one copy:

- 500 Filse for KAAA Members  
- Kuwait And GCC countries one K.D or the  
equivalent in local currency plus airmail  
charges.  
- Other countries:\$5 plus airmail charges.

أعضاء الجمعية: 500 فلس  
الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد  
أوما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.  
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً  
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة  
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

# المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية

بقلم: نادية عبدالرحمن حمد الحميميدي

عضو عامل في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



دعت الدراسة التي أعدتها الباحثة نادية عبدالرحمن حمد الحميميدي حول « المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية » بالعمل على وجود إدارة متخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات تتبع الإدارة العليا مباشرة، تتولى التخطيط والتنفيذ والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتبادل الخبرات العملية فيما بينها والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الممارسات في مجالات المسؤولية الاجتماعية. كما أوصت بتشجيع الدولة للشركات على الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية من خلال منحهم الحوافر والامتيازات وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية محددة، ومنح جوائز تميز للشركات ذات المساهمة الفعالة في هذه البرامج.

وأوضحت الدراسة إلى أنه يتعين أن تتضمن رسائل البنوك والشركات بتحملها المسؤولية تجاه أصحاب المصالح على النحو الذي يؤكد حماية أصولها واحترام حقوق مساهميها، وأن تضع استراتيجية متكاملة للمسؤولية الاجتماعية ضمن إطار زمني تحدد الأولويات والمبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها عند التنفيذ.

ودعت الدراسة إلى ضرورة إعلان الشركات بكل شفافية القواعد الأخلاقية وتلتزم الشركات بتطبيقها وتبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات الخاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية، إعداد المختصين دليل توجيهات استرشادية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يخدم دورها التنموي ومراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي.

كما دعت إلى ضرورة إيجاد أسس لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في قياس هذا الأثر وضرورة سن قوانين لتنظيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة الكويت.

## الفصل الأول: منهجية البحث

## مقدمة البحث

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات هو نتاج استراتيجية التنمية الوطنية المستدامة التي تتناول التوقعات الأخلاقية والقانونية والتجارية والمجتمعية، وذلك لضمان اتخاذ قرار من قبل الشركات تجاه المبادرات التنموية، حيث تطور مفهوم العمل المسؤول للشركات وأصبح رجال الأعمال والمستثمرون والمساهمون أكثر وعياً لتأثير نشاطاتهم في البيئة والمستهلكين والعاملين والمجتمعات المحلية وكل الأعضاء في المجال العام، من هنا انبثقت المسؤولية الاجتماعية للشركات لتدمج في نموذج الأعمال التجارية وتصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الشركات، وقد تخطت هذه المسؤولية المسألة الأخلاقية أو الرغبة في عمل الخير لتصبح عنصراً أساسياً ضمن التنمية المستدامة في أي بلد.

إن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية بالدول، وهي التزام مستمر من هذه الشركات والمؤسسات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة، كما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تقتصر على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل الحملات التطوعية، فبالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، هناك ما يتعلق بالنواحي الصحية والبيئية، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين، وتطوير المجتمع المحلي، والالتزام بالمنافسة العادلة والبعد عن الاحتكار، وإرضاء المستهلك، كما تشمل الشفافية في العمل، والبعد عن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي، وإلى غير ذلك من العوامل التي يرتبط بعضها ببعض، وتشكل في مجموعها الأساس للمسؤولية الاجتماعية. مشكلة البحث: تتمثل في أن هناك غموض وعدم دراية كافية في الدول النامية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وأبعادها ومدى فعاليتها وكيفية الإفادة منها، فهي بحاجة إلى أن تأخذ شكلاً تنظيمياً ومؤسسياً له خطة وأهداف محددة لتكون ذات أثر في التنمية بدلاً من الجهود العشوائية والمبعثرة.

## فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: هناك اختلاف بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

الفرضية الثانية: للمسؤولية الاجتماعية للشركات دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهناك صعوبة في تقييم أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية.

الفرضية الثالثة: تهدف الشركات لتسويق خدماتها من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

الفرضية الرابعة: توجد حاجة لسن قوانين لتنظيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة الكويت.

أهمية البحث: تتمثل في تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع وللشركات معا عن طريق تقديم سلع ومنتجات صحية والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

أهداف البحث: يسعى الباحث في هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وأهميتها ومبادئها وعناصرها.
- التعريف ببعض أنشطة الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية محلياً ودولياً.
- بيان دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

## حدود البحث:

الحدود الجغرافية: يتناول البحث في الفصل الثاني أدبيات البحث بمفاهيم عامة تنطبق على الدول المختلفة وإن كان تناول المحور الرابع أمثلة محلية وعالمية.

الحدود الزمنية: تناول البحث في محاوره من عام 1930 من القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر.

منهج البحث: تم استخدام المنهج الوثائقي الذي يعتمد على جمع المعلومات والحقائق من خلال الرجوع إلى الدراسات والكتب والصحف وشبكة الانترنت والأدلة وبعض القرارات والقوانين والمقالات التي تخص محاور البحث.

## الفصل الثاني: أدبيات البحث

**المحور الأول:** تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهميتها ظهرت خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي شركات لعبت دورا في الحد من الفقر وعملت على تحقيق مبدأ الحق في الملكية وتفعيل أنظمة الحوكمة، إضافة إلى ضمان سلامة البيئة، كما اعتبر عالم المال جزءا من المجتمع في إيجاد طرق ترفع المكاسب الإيجابية، وأطلق على هذا النوع من النشاط عدة تسميات (مواطنة الشركات، المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومساءلة الشركات)، والمسؤولية الاجتماعية للشركات كمفهوم لها ثلاثة أوجه:

أ- المفهوم الكلاسيكي: يعود للعالم آدم سميث الذي أكد على أن كافة الشركات تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى من الأرباح (الربح هدف أحادي) وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة.

ب- المفهوم الإداري: حيث تم التحول في سنة 1930 من الهدف الأحادي إلى هدف آخر يتمثل في تعظيم رضا المديرين أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميز في ظل نمو واتساع الشركة.

ج- المفهوم البيئي: ظهر في سنة 1960 بأن لا تنحصر مسؤولية المديرين الاجتماعية داخل الشركة فحسب ولا ترتبط بالسوق فقط، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعددة تتمثل في عموم المجتمع.

## تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات:

هناك عدة تعريفات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية تدور حول ذات المعنى، وهي تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأسهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع، ويقصد بهذا المفهوم التزام الشركات ليس فقط بتحقيق أرباح لمساهميها، ولا تقتصر المسؤولية تجاه الاقتصاد القومي فقط، بل تمتد لتشمل البيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى من المجتمع، وتتوعد تعريفات المسؤولية الاجتماعية لدى المفكرين والكتاب للأهمية المتزايدة لهذا الموضوع.

وفيما يلي نورد بعض من هذه التعريفات:

يعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية بأنها تضمين الشركات اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، لا يستلزم سن القوانين أو قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع.

وعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام أصحاب الأنشطة التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.

كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية، فهي تعتمد على مبادرات رجال الأعمال دون وجود ما يلزم قانونيا، وإنما بالإقناع والتعليم.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل والعمال وعائلاتهم والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

وقد عرف مركز بوسطن المسؤولية الاجتماعية بأنها استراتيجية الأعمال التي تحدد القيم التي تستند إليها الشركة في تنفيذ مهامها واختياراتها كل يوم من طرف التنفيذيين والمديرين والعاملين لأجل الانخراط في المجتمع، كما عرفت بأنها تبني التركيز الاستراتيجي من قبل الشركة للقيام بمسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والرعاية لأصحاب المصلحة.

ومن خلال تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر التاريخ يمكن تعريفها كما يلي:

- بالعلاقة مع دعاة النظرية الاقتصادية: المسؤولية الاجتماعية هي قيام شركات الأعمال ببرامج وأنشطة تؤدي إلى تحقيق أهداف اجتماعية تتكامل مع الأهداف الاقتصادية فيها.

- بالعلاقة مع المصلحة الذاتية: المسؤولية الاجتماعية هي إلزام رجال وشركات الأعمال بالمصلحة الذاتية التي تهتم بمصالح الأطراف الأخرى من غير حملة الأسهم.

- بالعلاقة مع سلوك شركات الأعمال: المسؤولية الاجتماعية هي مجموعة الالتزامات الطوعية أو غير الطوعية التي



تتسجم مع قواعد ومتطلبات البيئة والأطراف المؤثرة فيها. - بالعلاقة مع أخلاقيات الإدارة: المسؤولية الاجتماعية هي الحد الأدنى الأخلاقي المطلوب الإلتزام به لضمان امتثال شركات الأعمال للقانون وللمعايير وللقيم الاجتماعية.

ويجب على الشركات أن تسعى إلى تحقيق ليس فقط المصلحة المالية لحملة الأسهم، بل مصالح كافة أصحاب المنفعة الآخرين (المستهلكين، الموظفين، المديرين، البيئة التي تعمل فيها ووسائل الإعلام والمجتمع عموماً)، ولكي تكون الشركة مسؤولة اجتماعياً يعني أن الأمر أبعد من تقديم التبرعات الخيرية، يتجاوز ليشمل المشاركة الفعالة في البرامج التعليمية والالتزام بحماية البيئة إلى جانب العمل وفق مبادئ الشفافية والمساءلة. كما تعرف بأنها تعهد وإلتزام رجال الأعمال في مواصلة السياسات لصنع القرارات ومعالجة الحالات المرغوبة ولتحقيق الأهداف والقيم لعموم المجتمع.

كما تعرف: على أنها التزم الشركة لتعظيم التأثيرات الإيجابية والتقليل من التأثيرات السلبية في المجتمع، وأنها التزم الشركات المستمر للسلوك الأخلاقي أو المساهمة في التطوير الاقتصادي من خلال تحسين نوعية حياة العاملين وعوائلهم وكذا الإلتزام تجاه المجتمع بشكل عام. من هذه التعاريف نجد أنها تباينت في محتواها ومضامينها والجوانب التي تم التركيز عليها، وإن اشتركت في هدف أو أكثر تمثل في تفاعلها واتجاهها لخدمة المجتمع.

ومن كل ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل: «المسؤولية الاجتماعية تتمثل بكونها مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها الشركة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة الشركة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيتها».

## أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات: 1

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني الشركات لمزيد من الدور الاجتماعي، وإن كان هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضغط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا للمجتمع والدولة والشركة وأهمها ما يلي:

### أ- المزايا للشركة:

- تحسين مناخ العمل في الشركة وبعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تحسين صورة الشركة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال آخذين بالاعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للشركة اتجاهاً أطراف مباشرة أو غير مباشرة.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

### ب- المزايا للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للشركة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين الشركات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية وزيادة تثقيف الوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد مما يساهم بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

### ج- المزايا للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- يؤدي الإلتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي الشركات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

1 أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات الواردة بالمصادر التالية:

- د. عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، مرجع سابق، ص 231-232.

- محمد فلاق، مرجع سابق، ص 31.

عامل المسؤولية الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، حيث ثبت أن أكثرهم يجذبون العمل في الشركة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة والتي تشمل: رواتب وأجور مجزية، فرص تقدم وترقية، تدريب وتطوير مستمر، عدالة وظيفية، ظروف عمل مناسبة، رعاية صحية، إجازات مدفوعة، إسكان للعاملين.

3- تجاه الزبائن: من الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بصدق وأمانة وتقديم منتجات آمنة عند الاستعمال وتقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام الشركات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار.

4- تجاه المساهمين: تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط الشركة، وتكمن مسؤوليتها تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول الشركة وموجوداتها.

5- تجاه الموردين: إن العلاقة ما بين الموردين والشركات هي علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم الشركات تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة للشركات، وتسديد الالتزامات المالية، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل.

6- تجاه البيئة: لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية إلى أنها تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتياً أي ضمن فلسفة الشركة والتقارير البيئية لها، والتي تشمل: الحد من تلوث الماء والهواء والتربة، تطوير الموارد وصيانتها، الاستخدام الأمثل للموارد وخصوصاً غير المتجددة، التشجير وزيادة المساحات الخضراء.

7- تجاه المنافسون: إن العلاقة ما بين الشركات المتنافسة تتطلب منافسة عادلة ونزيهة، معلومات صادقة وأمانة، وعدم سحب العاملين من الآخر بوسائل غير نزيهة.

8- تجاه الحكومة: يتطلب من الشركات الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات الصادرة من الحكومة، احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف، تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها، المساهمة في الصرف على

المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المهام التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل الشركات دورها في هذا الإطار.

ويمكن إيجاز أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في العناصر التالية:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة.  
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة في المجتمع.  
- المشاركة في التنمية انطلاقاً من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات.

- تساهم في تعزيز صورة الشركة بالمجتمع، وبالتالي مردودات إيجابية لها وللعاملين فيها.

المحور الثاني: عناصر ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات  
عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات: 2

حدد الباحثون عدد كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية، لكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر، حيث تكمن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات في التالي:

1- تجاه المجتمع المحلي: يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة للشركات شريحة مهمة، إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى دعم المراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات، وعادة ما ينظر إلى مسؤولية الشركة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات، وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي.

2- تجاه الموظفين: أن العاملين المهرة أصبحوا يركزون على

عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الواردة بالمصادر التالية:

- مريم بن جيمة، نصيرة بن جيمة، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، الجزائر، ص 6-7.  
- محمد فلاق، مرجع سابق، ص 4-5.

- البحث والتطوير، المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة، المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب.
- 9- تجاه جماعات الضغط الاجتماعي: يتطلب من الشركات التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، احترام دور النقابات والتعامل الجيد معها، التعامل الصادق مع الصحافة.
- ويحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي (هيئة استشارية للحكومة) عنصرين للمسؤولية الاجتماعية للشركات هما:
1. ما يكفي من التركيز من قبل الشركة على مساهمتها في رفاه المجتمع في المدى الطويل، وشدد المجلس على أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع يشمل لتحقيقها ثلاثة مجالات هي:
  - البعد الاقتصادي: هذا البعد يشير إلى خلق القيمة من خلال إنتاج السلع والخدمات وخلق فرص العمل ومصادر الدخل.
  - البعد البيئي: هذا البعد يتعلق بآثار أعمال وأنشطة الشركة على البيئة الطبيعية.
  - البعد الاجتماعي: وهذا يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات الشركة على البشر داخلها وخارجها، مثل علاقات العمل السليمة والصحة والسلامة.
2. وجود علاقة مع أصحاب المصالح بها والمجتمع بشكل عام- الموظفين والموردين والعملاء والمنافسين والمجتمع ككل- وفقا لنهج ما يسمى بأصحاب المصلحة، فالشركات غير مسؤولة فقط على المساهمين، ولكن ينبغي عليها أن توازن أيضا بين مصالح أصحاب المصلحة التي يمكن أن تؤثر أوقد تتأثر من عملياتها، بمعنى دمج المسؤولية الاجتماعية في رسالة ورؤية وفلسفة الشركة وثقافتها. وكذلك ضمن قواعد ومبادئ الشركة، واعتبار المسؤولية الاجتماعية من مسؤوليات الإدارة التنفيذية، ضمن التخطيط الاستراتيجي ومسؤوليات وإشراف الشركة، وإدماجها ضمن برامج الاتصالات والتعليم والتدريب لها.
- مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات: 3
- تستند المسؤولية الاجتماعية للشركات على المبادئ الأساسية التالية:
- 3 - مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات الواردة بالمصادر التالية:
  - د. عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيني، مرجع سابق، ص 232 و 233.
  - رابع عرابة، وهيبه بن داودية، مرجع سابق، ص 5.
- مبدأ الإذعان القانوني: أن تلتزم الشركة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإمام بها.
- مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم الشركة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية المجتمعية.
- مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقر الشركة وتتقبل أن هناك تنوعا بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعا في أنشطة ومنتجات الشركة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.
- مبدأ القابلية للمساءلة: أن تكشف الشركة وبشكل منظم للسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينية وإلى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات - ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية - التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضا الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.
- مبدأ الشفافية: أن تفصح الشركة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثير المحتمل على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل الشركة.
- مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ الشركة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- وفي هذا الإطار وضعت الأمم المتحدة اتفاقية جماعية صادرة عن الشركات الكبرى لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى حشد طاقات رجال الأعمال وطرح الحلول لمواجهة تحديات العولمة، كما تأتي ثمرة للجهود المخلصة من جانب الشركات، حيث تأتي لا تعد بمثابة جهاز رقابي، بل إنها مبادرة طوعية تقوم على مبدأي المساءلة القانونية والشفافية، كما أنها مبادرة متعددة الأطراف، فبالإضافة إلى الشركات الكبرى، هناك الحكومات المحلية، والاتحادات العمالية، والمعاهد التعليمية، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني، وتقوم الاتفاقية على عشرة مبادئ:
- حقوق الإنسان: المبدأ الأول: يتعين على الشركات تأييد واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة في كافة دول العالم.

زاد في السنوات الأخيرة الاهتمام نحو تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في برامج التنمية التي تنادي بها المجتمعات الحديثة.

**دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: 4**

تكمن أهمية دور الشركات في التنمية إلى تملكها لرأس المال ولقوة اقتصادية قادرة مع تعاونها مع القطاع العام والمجتمع المدني أن تحدث نقلة حقيقية في المجتمع، ومن أهم نتائج مسؤولية الشركات هو شحذ الموارد المحلية والاعتماد عليها وتوظيفها للتنمية وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، وكان للشركات دور في التفاعل مع الأزمة الاقتصادية العالمية وخروجها منها بأقل خسائر ممكنة.

ويجدر القول بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تعنى مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية وإنما تتسع لتشمل مسؤوليتهم تجاه أفراد المجتمع المتعاملين معهم على سبيل المثال خلق فرص عمل للشباب لاستيعاب البطالة يعد دورا تنمويا أساسيا على أن يصبح العطاء من أجل التنمية جزء لا يتجزأ من أنشطة الشركات، وكي تصبح المسؤولية الاجتماعية مؤثرة فهي في حاجة لأن تأخذ شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة وأهداف محددة بدلا من أن تكون جهودا عشوائية وخيرية، ويمكن أن تساهم المسؤولية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة محاور كما يلي:

يعتبر المحور التعليمي من أهم المحاور التي تتناولها المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومن خلاله تقوم الشركات بتبني البرامج والمنح للتعليم والتدريب بما يمكن من تطوير المهارات وتحسين فرص الشباب في إيجاد وظائف مناسبة في مختلف المجالات وذات دخل معقول، أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة عليهم وعلى مجتمعهم.

ومن المحاور المهمة التي تتناولها المسؤولية الاجتماعية للشركات، المحور الصحي حيث يتوجب على الشركات المساهمة في نشر الوعي الصحي من خلال تنظيم الحملات الموجهة من جهة وتوفير الأموال اللازمة لذلك.

يمكن للمسؤولية الاجتماعية للشركات أن تهتم بالمتقاعدين الذين ما زالت لديهم قدرة على العطاء وذلك بابتكار مشاريع تتناسب مع أعمارهم واهتماماتهم وتوفر لهم دخل مناسب. أن تقوم الشركات الكبيرة بتشجيع التعاقد من الباطن مع عدد

4 - حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 7-12.

- المبدأ الثاني: التأكد من عدم التورط في أعمال تتطوي على مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان.

- معايير العمل: المبدأ الثالث: تؤيد الشركات حرية المشاركة وتعترف اعترافا فعليا بحق المساومة الجماعية.

- المبدأ الرابع: القضاء على كافة أشكال الإلزام والإجبار على العمل.

- المبدأ الخامس: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.

- المبدأ السادس: القضاء على التمييز في الوظائف والمهن.

- البيئة: المبدأ السابع: يتعين على الشركات أن تتبنى أسلوبا حذرا عند التعامل مع التحديات التي تواجه البيئة.

- المبدأ الثامن: تبني المبادرات التي تنمى الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة.

- المبدأ التاسع: التشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

- محاربة الفساد: المبدأ العاشر: يتعين على الشركات محاربة كافة أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

وتستهدف الشركات أثناء ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك الهدف ينبغي عليها أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ التي تتمثل في:

القابلية للمساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سيادة القانون،

احترام المعايير الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان.

**المحور الثالث: دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية**

يكتسب دور المسؤولية الاجتماعية للشركات أهمية متزايدة بعد تخلي العديد من الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث سعى عدد كبير

من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسؤولية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه،

ولاشك أن المسؤولية الاجتماعية أداة مهمة للتخفيف من سيطرة العولمة وجموحها، كما أصبح الاهتمام بالمسؤولية

الاجتماعية مطلباً أساسياً للحد من الفقر بالتزام الشركات المحلية أو الدولية بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد،

والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، ومساندة الفئات الأكثر احتياجاً.

إن مفهوم التنمية يرتبط مع العديد من القضايا والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات كالفقر والبطالة، فكان لزاماً على الدولة أن تجد متفهماً يشكل حلاً لمحاولة معالجة

الاختلالات التي يعانيها المجتمع، مع مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين في هذا المجال من بينهم الشركات، حيث أنه

التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومة والمعرفة، والاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من المادي.

**تغير بيئة العمل العالمية:** إن متطلبات النجاح والمنافسة تغيرت أيضا، إذ أصبح لزاما على الشركات أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء استراتيجية أكثر عمقا مع المستهلكين والعاملين وشركاء العمل ودعاة حماية البيئة والمجتمعات المحلية والمستثمرين، حتى تتمكن من المنافسة والبقاء في السوق، حيث أن بناء هذه العلاقة من شأنها أن يعمل على تكوين أساس لاستراتيجية جديدة تركز على أفراد المجتمع، وبالتالي تتمكن من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في الوقت الراهن.

**معوقات تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات لدورها التنموي: 6**

بالرغم من جسامته المهمة التي تضطلع بها الشركات كفاعل أساسي في تنمية المجتمع إلا أن هناك عراقيل تحول دون تحقيقها ذلك والتي من بينها:

عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم الشركات كأداة لتحقيق التنمية داخل المجتمع، فمن الملاحظ أن عدد الشركات المتبنية لهذه الثقافة يمثلون قلة من الشركات الكبرى في حين أن الغالبية يجهلون تماما هذا المفهوم.

إن معظم جهود الشركات غير منظمة وإن كانت تسير في طريق التنمية لأنه كي تكون هذه الجهود مؤثرة فلا بد لها أن تأخذ شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة وأهداف محددة، بدلا من أن تكون جهودا عشوائية مبعثرة.

غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام فقراء أو توفير ملابس أو خدمات لهم دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام. قلة الخبرات والمعرفة والقدرة العلمية على وضع المقاييس والمعايير لقياس المجهودات، فهناك حتى الآن خلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية التنموية للشركة.

**حوافز دفع المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو المساهمة في التنمية: 7**

هناك دور للدولة ومنظمات الأعمال والشركات ووسائل الإعلام في تحفيز الشركات للنهوض بدورها في التنمية وفقا لما يلي:

من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ عمليات معينة واستقطاب عدد آخر منها للانخراط بسلسلة التوريد العالمي لهذه الشركات بما يتيح فرصا تصديرية لهذه المشروعات.

ولا شك في أن هناك حاجة إلى مجهودات كبيرة لنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وثقافة العطاء التنموي بين الشركات في المجتمع، وهذه الثقافة يجب أن تنتشر من خلال إبراز الواجب الأخلاقي والوطني الذي يحتم على الشركات أن يقوموا به وأيضا من خلال وضع القوانين المحفزة للشركات والتي تجعل من عطائهم حافزا لإنجاح وترويج أنشطتهم التجارية، ومن الضروري التأكيد على أن نشر الوعي بالمسؤولية الاجتماعية بين الشركات والأفراد يحتاج إلى سنوات، وأن الشركات وخاصة التي تريد التوسع في الخارج ستضطر إلى تبني برامج مسؤولية اجتماعية أسوة بالشركات في الدول المتقدمة.

**عوامل الاهتمام لتفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية: 5**

يرجع الاهتمام نحو تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في برامج التنمية إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها:

العولة: وتعد من القوى الدافعة لتبني الشركات لمفاهيم جديدة كمفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث أضحى العديد من الشركات متعددة الجنسية ترفع هذه الشعارات، وتركز حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وتلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، وتهتم بقضايا البيئة والحفاظ على مواردها.

تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف الشركة أموالا طائلة عند الالتزام بتلك التشريعات، وقد تتعرض الشركة لمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من الشركات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة. التطورات التكنولوجية المتسارعة: التي صاحبها تحديات عديدة أمام الشركات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات ومهارات العاملين والاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل

6 - فئة أبولاس وآخرون، مرجع سابق، ص 12-13.

7 - فئة أبولاس وآخرون، مرجع سابق، ص 13-16.

5 - فئة أبولاس وآخرون، دور الشركات التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عبد الملك السعدي، تطوان، المغرب، ص 10-12.

## دور الدولة

تلتزم الشركات بمجموعة من القواعد الأخلاقية التي تحددها مجالس إدارات هذه الشركات ويقره حملة الأسهم ويتم إعلانها بكل شفافية وتلتزم الشركات بتطبيقها. يتعين على الشركات أن تهتم بتلبية التزاماتها تجاه عملائها وأن تسعى جاهدة لتلبية رغباتها وحماية حقوقهم. ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي.

## إعداد توجيهات استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية.

دور الإعلام: ينبغي تفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية، لأنه لا يزال يفتقر لمفردات الواجب استعمالها في هذا السياق، فمن الجيد الإعلان عن الجهود الاجتماعية المبذولة في سبيل تنمية المجتمع حتى تكون الشركات قدوة لباقي المؤسسات في هذا المجال، ومن ثم يتسابق الجميع لتحقيق المنفعة للمجتمع.

## المحور الرابع: أمثلة على أنشطة الشركات بشأن المسؤولية الاجتماعية

أصبحت المسؤولية الاجتماعية عنصراً أساسياً من عناصر تقييم نجاح الشركات في أداء دورها، وإن للشركات المحلية دوراً إيجابياً بالمساهمة في المجتمع، حيث تعتبر من رواد هذا المجال على المستوى الإقليمي، وقد تم اختيار بعض الشركات المحلية والعالمية من مختلف القطاعات لتوضيح اسهاماتهم في المجتمع، كما يلي:

## أمثلة على أنشطة بعض الشركات المحلية بشأن المسؤولية الاجتماعية:

## قطاع البنوك المحلية: 8

تقدم البنوك الكويتية لسنوات طويلة إسهامات كبيرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، إذ تضع هذه المسؤولية ضمن أولوياتها، وتحرص البنوك الكويتية على مواصلة الدور المتميز، والالتزام الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية نحو القضايا ذات البعد الإنساني، وعطائها البارز والتميز في هذا المجال سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، وتحرص البنوك دائماً على تجديد تعهداتها بتبني القضايا المجتمعية، وطرح المبادرات التي تصب في مصلحة المجتمع بكل فئاته، بما يعزز دعم الحركة العلمية والثقافية والرياضية فيه وخلق قيمة اجتماعية مستدامة.

والقطاع المصرفي يدعم كافة فئات المجتمع ومنها فئة الشباب، من خلال توفير التمويل المناسب لأفكارهم

٨ - حمد الحساوي، مساهمات البنوك الاجتماعية ٥٤٤ مليون دينار منذ

العام ١٩٩٢ وحتى ٢٠١٧، جريدة الراي، ٢٦/٦/٢٠١٨.

توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية.

إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحكومة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تشجيع الشركات على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصة الحكومية، لفترة محددة وربطه بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها.

منح بعض الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج التنمية المستدامة.

## دور منظمات الأعمال:

تحدد مفهوم جديد يعمل على نشر ثقافة مساهمة الشركات في التنمية المستدامة انسجاماً مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمع، مع تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لهذا المفهوم بقصد زيادة الوعي لدى هذه الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة بأهمية هذه البرامج وأثرها على أرباح الشركات في المدى المتوسط والطويل.

ترتيب أولويات التنمية التي يتعين على قطاع الأعمال استهدافها وتحديد أنجح الطرق للوصول إليها.

رسم استراتيجية متكاملة ليتم بناء الأولويات عليها التي سيتم التعامل معها وأيضا من المبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها الشركات عند تنفيذها لبرامج التنمية.

تحديد إطار زمني لتنفيذ هذه الاستراتيجيات واختيار المؤشرات التي تقيس مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

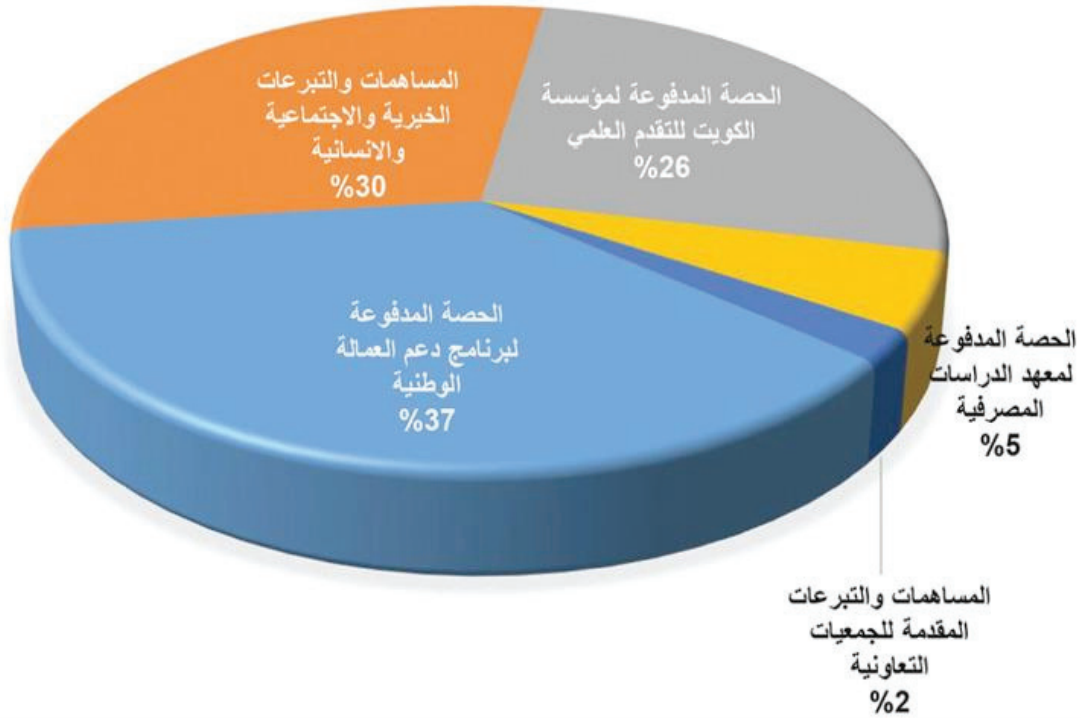
تشجيع الشركات على تبني معايير محددة بشأن الإفصاح والشفافية في البيانات غير المالية الخاصة ببرامج التنمية.

## دور الشركات:

توضيح السياسة التي تتبناها مسؤوليتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصالح، على النحو الذي يؤكد على حماية أصول الشريك، واحترام حقوق أصحاب المصالح.

تبني الشركات سياسة واضحة للتنمية البشرية، بحيث تنص على مشاركة العاملين في إدارتها من خلال مراجعة الميزانية السنوية وتحديد الأجور ومستوى الرعاية الصحية التي يتمتعون بها وأيضا التدريب الذي يحتاجون إليه.

## مساهمات وتبرعات البنوك (1992 - 2017)



القيمة الإنسانية، بعيداً عن أي اعتبارات سياسية في توجيه العمل الخيري.

وبلغ إجمالي مساهمات البنوك الكويتية في مجال المسؤولية الاجتماعية مبلغ 544 مليون دينار من عام 1992 وحتى عام 2017، ولا توجد مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص لديها هذا القدر من المساهمات في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتظهر البيانات الخاصة بأوجه مساهمات البنوك الكويتية في مجال المسؤولية الاجتماعية، أن إجمالي مبلغ مساهمات وتبرعات البنوك منذ عام 1992 وحتى 2008 بلغ 253.3 مليون دينار، وسجلت الفترة بين 2009 و2012 نحو 120.6 مليون، وبين 2013 و2015 نحو 95.9 مليون، فيما سجل العامان 2016 و2017 مبلغ 73.9 مليون دينار.

واستمرت الحصة المدفوعة لبرنامج دعم العمالة الوطنية في المرتبة الأولى بنسبة 37% من إجمالي المساهمات وبقيمة 201 مليون دينار، تلتها المساهمات والتبرعات الخيرية والاجتماعية والإنسانية بما قيمته 160 مليون دينار ونسبته 30%، ثم الحصة المدفوعة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي بمبلغ 141 مليون دينار ونسبته 25%. وحلت في المرتبة الرابعة الحصة المدفوعة لمعهد الدراسات المصرفية بما

الابداعية ومشاريعهم ذات الصلة بتنمية القاعدة الاقتصادية من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودعم كبار السن من خلال توفير مراكز العلاج المتخصصة، والمزودة بأحدث الأجهزة والكوادر الطبية، وعلى دعم التلاميذ من خلال توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتطوير العملية التعليمية، والدعم المستمر للعديد من الهيئات والجمعيات الأهلية والاتحادات الأخرى، في الكثير من فعاليتها وأنشطتها ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك دعم المرأة وتمكينها في تطوير قدراتها القيادية، بما يحقق أهداف تنمية جيل من المتميزات لخدمة كافة القطاعات، ودعم العمالة الوطنية من خلال المساهمة المادية في برنامج إعادة الهيكلة.

وتلتزم البنوك بالمساهمة وفقاً للقوانين المعمول بها من خلال النسب المستقطعة من صافي أرباحها لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبرنامج دعم العمالة الوطنية، ومنها ما تقدمه من مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة بكل منها على حدة، أو التي تقدمها بشكل مجمع من خلال مساهمات ورعايات اتحاد المصارف لتصبح المسؤولية الاجتماعية إحدى السمات المميزة لدور البنوك الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، القائم على المزج بين مهنية العمل المصرفي ومراعاة

سواء في الداخل أو الخارج، وأن هذه التطورات أدت إلى ارتفاع مستمر في المتوسطات السنوية، بحيث تضاعف المتوسط من 14.1 مليون دينار للسنوات ما بين 1992 و2008، إلى 30.2 مليون دينار للسنوات ما بين 2009 و2012، ليرتفع متوسط المساهمات بعد ذلك إلى 32 مليون دينار للسنوات ما بين 2013 و2015، وارتفعت إلى نحو 37 مليون دينار في العامين 2016 و2017، والأرقام تظهر تنامي جهود البنوك الكويتية في السنوات الأخيرة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ومع إدراك البنوك للمفاهيم الشاملة للمسؤولية الاجتماعية، وحرصها على إتمامها، وفقاً لسياسات ترتكز إلى رؤية عميقة وآليات مناسبة، ليكون أثرها ممتداً على المدى الطويل لنقل المجتمع الكويتي إلى أوضاع أفضل على طريق تحقيق الأهداف التنموية، ولتصبح لاعباً مهماً في التصدي للتحديات الاجتماعية، والتفاعل مع قضايا المجتمع والمشاكل التي تواجهه وتمس كافة فئاته خصوصاً من الشباب. والبنوك الكويتية تدرك لما تعنيه هذه المسؤولية ومدى تشابكها مع التنمية المستدامة، إذ تحرص على إتمامها وفقاً

قيمته 29 مليون دينار ونسبة 5%، ثم في المرتبة الأخيرة المساهمات والتبرعات المقدمة للجمعيات التعاونية بنسبة 2% وبقيمة بلغت 12 مليون دينار.

والرسم البياني التالي يوضح مساهمات وتبرعات البنوك عن الأعوام من 1992 إلى 2017:

وإن ما مر به العالم من أزمة مالية نشبت عام 2008، وأثرت على الأوضاع المالية للشركات العالمية في ظل ما تعانيه من أزمة سيولة وجهود القطاع الخاص بوجه عام في دول العالم في مجال المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري، وأدت إلى تراجع أولوية التبرعات لديها، لم يعق جهود البنوك الكويتية في هذا المجال، بحيث بلغ إجمالي مساهماتها وتبرعاتها منذ عام 2008 وحتى نهاية عام 2017 ومروراً بسبع سنوات شهدت تداعياتها وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الكويتي واقتصادات دول العالم، نحو 290.5 مليون دينار.

وتحرص البنوك دائماً على تعزيز قدرتها لمواصلة دورها الاجتماعي، وتوفير التمويل اللازم لبرامجها المختلفة، إذ استطاعت أن تلعب دوراً أكبر في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال التزايد المستمر في حجم مساهماتها الاجتماعية

### نسبة مساهمات وتبرعات البنوك بحسب نوع المساهمة (1992-2017)

المجموع	المساهمات والتبرعات المقدمة للجمعيات التعاونية	الحصة المدفوعة لمعهد الدراسات المصرفية	الحصة المدفوعة لبرنامج دعم العمالة الوطنية	الحصة المدفوعة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي	المساهمات والتبرعات الخيرية والاجتماعية والانسانية	
181.033	6.681	7.618	76.470	66.013	24.251	بنك الكويت الوطني
166.060	1.541	2.317	38.343	20.037	103.821	بيت التمويل الكويتي
41.469	2.209	4.651	11.853	16.859	5.897	بنك الخليج
37.598	0.852	3.717	17.718	10.884	4.429	البنك التجاري الكويتي
29.771	0.066	3.445	15.997	8.049	2.214	البنك الأهلي الكويتي
29.117	0.068	1.667	16.000	4.219	7.163	بنك برقان
21.953	0.107	2.710	12.817	5.024	1.295	البنك الأهلي المتحد
12.388	0.261	1.173	5.619	3.503	1.832	بنك الكويت الدولي
8.030	0.000	0.000	0.000	0.000	8.030	اتحاد مصارف الكويت
6.398	0.204	0.879	0.000	4.827	0.487	بنك الكويت الصناعي
9.242	0.101	0.803	5.745	1.938	0.656	بنك بوبيان
0.746	0.000	0.310	0.290	0.000	0.145	بنك وربة
543.804	12.088	29.289	200.852	141.354	160.221	المجموع



المستشفى التخصصي بأحدث وأفضل الأجهزة الطبية. **عيادة زين المتقلة:** دشنت زين في عام 2016 عيادتها المتقلة والمتخصصة بفحص السكري بالتعاون مع معهد دسمان للسكري، وذلك سعياً إلى توعية المجتمع الكويتي بذلك المرض الذي ينتشر بشكل ملحوظ.

**فريق الغوص الكويتي:** استضافت زين في مقرها الرئيسي فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية تكريماً له، وذلك بمناسبة انجاز الفريق 800 مهمة بيئية بحرية على متن القارب الذي قدمته لهم زين في عام 2003، ولفريق الغوص الكويتي دور في انتشار القوارب والسفن الغارقة، وكذلك شبكات الصيد المهملة، بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة الشعب المرجانية البحرية ورفع المخلفات الضارة بيئياً.

**ماراثون أصدقاء القلوب:** رعت زين الماراثون بنسخته السابعة وهو احدا الفعاليات التي ينظمها المستشفى الصدري، وتتعلق بتعزيز التوعية الصحية وأهمية نمط الحياة الرياضية لأمراض القلب، حيث شارك في هذه الفعالية 1500 متسابق، وجاء ذلك لاهتمام زين بهذا النوع من الأمراض حيث يعتبر السبب الأول للوفيات في الكويت.

بالإضافة إلى ما سبق، قامت شركة زين بعدد 25 نشاط يساهم في المسؤولية الاجتماعية خلال سنة 2016 وبمعدل 24 نشاط سنوياً خلال الأربع سنوات 2013، 2014، 2015، 2016، وفي البيان التالي أعداد الأنشطة التفصيلي لكل سنة:

وقد شكلت أنشطة الأمان والصحة أكبر عدد من الأنشطة خلال سنة 2016 بعدد 8 من أصل 25 ما نسبته 32% من إجمالي الإسهامات المجتمعية للسنة ذاتها، تلتها أنشطة الشباب والتعليم بعدد 6 أنشطة ومثلت نسبة 24%، ومن ثم بند الأعمال الخيرية بعدد 5 أنشطة وبنسبة 20%، فيما أتت من بعدها الأنشطة الرياضية بعدد 4 وبنسبة 16%، وأخيراً

9 زين وعام حافل من المشاريع الاجتماعية، فريق المسؤولية الاجتماعية، شركة زين للاتصالات، 2013.

10 زين وسلسلة حافلة من المشاريع الاجتماعية، فريق المسؤولية الاجتماعية، شركة زين للاتصالات، 2014.

11 زين تقطع رحلة حافلة بالإنجازات في مجالات الاستدامة، فريق المسؤولية الاجتماعية، شركة زين للاتصالات، 2015.

12 زين الاستثمار في الأجيال القادمة عنوان الاستدامة، (مرجع سابق).

لتوجهات وسياسات ومنهجية تركز إلى رؤية شاملة وعميقة، تستهدف نقل المجتمع الكويتي إلى أوضاع أفضل على طريق تحقيق الأهداف التنموية، من خلال إيجاد الآليات المناسبة، ودمجها مع واقع المجتمع واحتياجات فئاته المختلفة، وما يواجه من مشكلات ليكون أثرها ممتداً على المدى الطويل. واتحاد المصارف تبرع عن البنوك الكويتية في عام 2015 بمبلغ مليوني دولار، استجابة لنداء المشاركة في الحملة الوطنية لإغاثة اللاجئين والمشردين السوريين داخل سورية وخارجها، للعام الثاني على التوالي، بحيث سبق له أن تبرع عام 2014 بنحو مليوني دولار أيضاً ليبلغ إجمالي تبرعاته لذات الغرض 4 ملايين دولار.

وتضع البنوك المحلية المسؤولية الاجتماعية ضمن أولوياتها، حيث اعتادت أن تقدم إسهامات كبيرة في هذا المجال لسنوات طويلة، وبلغ إجمالي التبرعات والمساهمات الخيرية والاجتماعية والإنسانية للبنوك الكويتية مبلغ 139 مليون دينار منذ عام 1992 وحتى نهاية 2015، ونحو 12 مليون دينار للتبرعات المقدمة للجمعيات التعاونية، وأن المبادرات الاجتماعية التي أطلقتها البنوك في السنوات الأخيرة يبرز دورها بشكل واضح لتصبح عاملاً مهماً في التصدي للتحديات الاجتماعية وتقديم الدعم والخدمات لفئات المجتمع الكويتي، ومن الملاحظ أن هناك تنوعاً وتوسعاً ملموساً في مساهمة البنوك في المشاريع الاجتماعية، كما أنها اتسمت بالاستمرار والتواصل، حيث تمكن عدد من البنوك من تحقيق تميز واضح في تبني برامج اجتماعية فعالة ومؤثرة بشكل إيجابي، بحيث أصبحت أسماء البنوك مرتبطة بالأنشطة الاجتماعية التي تدعمها، والبيان التالي يوضح نسبة مساهمات وتبرعات البنوك بحسب نوع المساهمة عن الأعوام من 1992 إلى 2017:

**شركة زين للاتصالات:**

وهي إحدى الشركات الرائدة في مجال الاتصالات محلياً وقد حصلت على جائزة التميز الذهبي عن أعمالها في مجال المسؤولية الاجتماعية من المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية في السنوات 2012 و2015 و2016، وهذا يدل على قيادة الشركات المحلية في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث شملت أنشطتها مختلف المجالات، وفيما يلي أهم إسهاماتها للمجتمع: 9

**مستشفى زين:** وهو مستشفى تخصصي للأنف والإذن والحنجرة، يخدم 3600 مريض ومراجع سنوياً، بمعدل يومي للعمليات يبلغ عدد 10 عمليات، وتحرص الشركة على تجهيز

قامت الشركة بتشكيل فريق أمن وسلامة لزيارة المدارس بمختلف المراحل السنوية، للقيام بحملات توعوية تخص البيئة وكيفية التقليل من المخاطر المحيطة بها، حيث شملت الحملة أكثر من 24 مدرسة.

#### الحملات الصحية:

تقوم الشركة بالعديد من الأنشطة التوعوية الصحية التوعوية والتي شملت حملات التبوع بالدم، وحملات التوعوية لاكتشاف سرطان البروستاتا مبكرا وكذلك حملات مكافحة السمنة.

#### أمثلة على أنشطة بعض الشركات العالمية بشأن المسؤولية الاجتماعية: 14

قامت مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات بإطلاق ترتيب أفضل 100 شركة لعام 2011 تقوم بمسؤوليتها اتجاه المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة، وقد اعتمد الترتيب على تقييم ممارسات الشركات من حيث 7 مجالات أساسية: التأثير على البيئة، التغييرات المناخية، حقوق الإنسان، الأعمال الخيرية، علاقات العاملين، الأداء المالي للشركة والحوكمة، وفيما يلي بيان بعض الشركات العالمية التي حازت على الكثير من جوائز المسؤولية الاجتماعية:

**شركة انتل:** من أكبر الشركات المتخصصة في رقائق ومعالجات الكمبيوتر، وقد احتلت المركز 12 في قائمة أفضل 100 شركة، وحصلت الشركة على أكثر من 80 جائزة دولية عن تلك الأنشطة ومن أبرزها في المجالات التالية:

**التنمية البشرية:** تبرع نصف العاملين في الشركة بأكثر من مليون ساعة كخدمة في المدارس والمؤسسات غير الربحية. **البيئة:** منتجات الشركة أقل استخداما للطاقة الكهربائية وتعتبر الشركة أكبر متبرع لاستهلاك الطاقة النظيفة في أمريكا.

**الأجيال المستقبلية:** استثمرت الشركة أكثر من مليار دولار لتحسين العملية التعليمية في العالم بالتعاون مع الدول.

**2- شركة كولجيت-بالموليف:** شركة عالمية في مجال منتجات العناية بالفم والعناية الشخصية، والعناية بالمنزل وغيرها، واحتلت الشركة المرتبة 40 ضمن قائمة أفضل 100 شركة، وتقوم الشركة بمجموعة من الأنشطة المجتمعية منها:

تبرعات نقدية بلغت حوالي 17.8 مليون دولار تم توجيهها لبرنامج « ابتسامة مشرقة، مستقبل مشرق»، الذي استفاد منه حوالي 650 مليون طفل وأسرههم في 80 دولة، ويقوم البرنامج بتعليم الأطفال العادات الصحية السليمة.

14 راجع عرابة، وهيبة بن داودية، مرجع سابق، ص 11-18.

الإسهامات البيئية بعدد نشاطين ونسبة 8% إجمالي الإسهامات لسنة 2016 وفيما يلي الرسم التوضيحي: شركة البترول الوطنية الكويتية:

وهي شركة كويتية مملوكة بنسبة 100% لمؤسسة البترول الكويتية وتعتبر الشركة الوحيدة للتكرير في الكويت بحيث تزود الحاجة المحلية من الوقود، كما تصدر إلى الأسواق العالمية، للشركة دور بارز في المجتمع وتتمحور معظم اسهاماتها الاجتماعية تجاه البيئة لطبيعة نشاطاتها، ونستعرض فيما يلي أهمها: 13

#### الشهادة الذهبية للمبنى الرئيسي:

حصل المبنى الرئيسي للشركة على الشهادة الذهبية للمباني القائمة على مستوى الخليج ويعتبر أول مبنى في الكويت يحصل على هذه الشهادة وذلك في شهر مايو 2017، تقدم هذه الشهادة من منظمة الخليج للبحوث والتنمية، وتعتبر انجازا محليا لمطابقة مبنى الشركة لمتطلبات النظام العالمي لتقييم الاستدامة (GSAS).

#### كاميرات الأشعة تحت الحمراء:

تركيب الشركة لكاميرات الأشعة تحت الحمراء وذلك من سنة 2009 ومتابعتها بشكل يومي لاكتشاف أي تسريبات هيدروكربونية، وذلك حماية للعاملين في الشركة والبيئة وكذلك المجتمع، فتقسم التسريبات إلى 3 مجموعات مرتبة حسب كمية التسريبات، وتخدم هذه الكاميرات في اكتشاف التسريب فور وقوعه لضمان عدم وصوله للمجموعات الأكثر خطورة.

#### خدمة الاستجابة للتسريب النفطي:

تستجيب الشركة لأي تسريب نفطي سواء على الأرض أم الشواطئ بتواجد فريق مختص من الكفاءات والمعدات، كما قامت بمساعدة الهيئة العامة للبيئة في تنظيف التسريبات التي وقعت من أطراف أخرى حماية للبيئة.

#### مشروع استرجاع الأبخرة:

قامت الشركة بإنجاز مشروع استرجاع الأبخرة في مستودعات ومحطات الشركة بالإضافة إلى تعميمه على الشركات الخاصة (الأولى والسور)، والذي يقوم بسحب البخار الخارج أثناء إعادة تعبئة السيارات، لهذا الغاز مضر للبيئة كما أنه قابل للاشتعال، لم تكتف الشركة بسحبه فقط بل واعادة انتاجه إلى منتجات نافعة.

#### حملات التوعية المدرسية:

Sustainability A Message of sustainable growth, 13

KNPC, 2014/15

التي تهدف إلى تشجيع الابتكار بين الطلاب، وتعاونت الشركة مع جمعية حركة الأسرة صديقة البيئة لتنفيذ نماذج « المدرسة صديقة البيئة» التي تدعم الإدراك البيئي لدى الأطفال.

**5- مجموعة كارفور:** تشتهر بأنشطتها التجارية والصناعية واشتركت في أكثر من 200 مشروع تموي حول العالم، أهمها:

تقديم الدعم لبرنامج تطوير المدارس في تايلاند بالتعاون مع اليونسكو، ودعم برنامج للتدريب المهني للشباب في الأرجنتين ولمدة خمس سنوات، إطلاق برنامج للرعاية المدرسية في كولومبيا بالتعاون مع مؤسسة اليونيسيف.

جمع مبلغ 1.7 مليون يورو لصالح ضحايا فيضانات تسونامي، افتتاح البقالة الاجتماعية في اليونان التي تقدم منتجات غذائية شهرية بالمجان للأسر الفقيرة، وتوفير مبلغ 2.2 مليون يورو لمساعدات الطوارئ ومشاريع إعادة الاعمار في أعقاب زلزال سيشوان في الصين ومساعدة الفلاحين على تسويق منتجاتهم فيها.

**6- شركة تويوتا:** هي شركة سيارات عالمية، وتقوم بمجموعة من الأنشطة المجتمعية كالتالي:

أنشطة بيئية: المساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع والمساهمة الاجتماعية في مجالات مثل التربية البيئية، ودعم العمل البيئي والمحافظة على التنوع البيولوجي، وذلك من خلال برنامج المنح لدعم الأنشطة البيئية التي تنفذها المنظمات غير الهادفة للربح تحت شعار « التكنولوجيا البيئية والمساهمة في تنمية الموارد البشرية للحفاظ على البيئة»، وبرنامج منع التصحر بالصين ومشروع حماية الغابات باليابان، إنشاء مجموعة من المدارس الثانوية في ماليزيا وإندونيسيا بالقرب من فروع تويوتا بهدف تخطيط وتنفيذ مشاريع تحسين البيئة، مثل ترشيد استهلاك الكهرباء وتنقية المياه، والتعاقد مع المنظمات غير الحكومية البيئية في أنشطة غرس الأشجار في مقاطعة كاجايان بالفلبين، والتعاون مع مجموعة من الدول الأوروبية لتحسين كفاءة استهلاك الوقود وتكنولوجيا المركبات من خلال تنظيم ورش عمل بيئية تقوم بنظم محاكاة لتعليم قيادة السيارات، وتمويل مشاريع المحافظة على البيئة وتشجيع العمل التطوعي بالولايات المتحدة، والمساهمة في ترميم والحفاظ على الغابات على المحيط الأطلسي للمناطق الأكثر تضررا في البرازيل.

أنشطة تعليمية: تستخدم الشركة خبراتها لتدعم البرامج التي تعمل على النهوض بالعلوم والتكنولوجيا، وتعمل على تنفيذ البرامج التعليمية في جميع أنحاء العالم، فبدأت الشركة ببرنامج

تبرعات عينية ومنتجات الشركة للمؤسسات الخيرية بلغت حوالي 21.9 مليون دولار.

**3- شركة وول مارت:** تشتهر بأنشطتها التجارية العالمية واحتلت المرتبة 95 ضمن أفضل 100 شركة، وقد قامت بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية ومن أمثلتها:

تبرعت بمبلغ 3.4 مليون دولار في شكل منح للمنظمات غير الهادفة للربح لمساعدة الأمريكيين على العودة الى العمل.

تبنيت برنامج لمكافحة الجوع في أمريكا بمبلغ 2 مليار دولار في شكل نقدي وعيني، وضاعفت دعمها للعسكريين ليصل الى 20 مليون دولار، وتوظيف أكثر من 15 ألف موظف بنحو 100 فرع جديد للمؤسسة، وأطلقت مبادرة توفير فرص العمل والتدريب بمنح أكثر من 6.5 ملايين دولار لبرامج مصممة لمساعدة العاطلين وتدريبهم، وقدمت منحة بحوالي 1.5 مليون دولار لمساعدة 450 سيدة يزيد عمرها عن 40 سنة للحصول على برامج تدريبية لإعالة أنفسهم وأسرههم. قامت بتمويل برامج تعليمية وصحية للطلاب بقيمة 89 مليون دولار، وتبنت برنامج مكافآت المعلمين الذي تم فيه توزيع أكثر من 45 ألف بطاقة هدايا على المعلمين بقيمة 4.5 مليون دولار لشراء مستلزمات للفصول التعليمية.

**4- شركة سامسونج:** من أكبر الشركات في مجال الأجهزة الرقمية والالكترونية، وتهتم بأداء دورها المجتمعي كما يلي:

الخدمات التطوعية: أطلقت الشركة مجموعة مساهمات اجتماعية لتشجيع العاملين على المشاركة في خدمة المجتمع، وتوسعت هذه المبادرة لتؤدي إلى إنشاء ثمانية مراكز تطوعية عبر كوريا يعمل بها خبراء الرعاية الاجتماعية.

الرعاية الاجتماعية: تدعم التعليم العلمي والتفكير الإبداعي الذي يشجع على القيادة ومساعدة أطفال الأسر محدودة الدخل من خلال دعم البنية التحتية للتعليم، وتقوم بتنفيذ برامج في هذه المجالات بجميع المراكز التطوعية الثمانية التابعة للشركة.

**5- الثقافة والفنون:** قدمت مساهمات للعديد من المتاحف والمعارض في كوريا والدول الأخرى من بينها الولايات المتحدة وفرنسا، ويجمع متحف سامسونج للفنون الحديثة الأعمال الفنية الحديثة من كوريا وخارجها في حين أن متحف سامسونج للأطفال يدعو الأطفال للاستمتاع باكتشاف العالم الذي يعيشون فيه.

المجال الأكاديمي والتعليم: تعد الشركة إحدى الجهات الداعمة الرئيسية لأولمبياد العلوم للشباب في كوريا وهي من المنافسات العلمية في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية

المتقدمة وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة، وعدم وجود ذات الاهتمام في الدول النامية فعدد الشركات المتبنية لهذه الثقافة يمثلون قلة من الشركات الكبرى في حين أن الغالبية يجهلون هذا المفهوم وأبعاده ومدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه، ومعظم جهود هذه الشركات غير منظمة فالمسؤولية الاجتماعية كي تكون مؤثرة يجب أن تأخذ شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة وأهداف.

تحمل الشركات لمسئولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع والشركات معا والتي تتمثل في تقديم منتجات صحية والمحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركات بالمصادقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. غياب ثقافة العطاء للتنمية حيث أن معظم جهود الشركات تنحصر في أعمال خيرية غير تنموية مرتبطة بإطعام الفقراء وتوفير ملابس وخدمات لهم، دون التطرق إلى مشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للفقراء بشكل جذري ومستدام. قلة الخبرات لوضع المقاييس والمعايير لقياس الجهود، فهناك خلط بين الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية.

- أن مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات تتبع من رغبة صادقة وإحساسا بالمسؤولية تجاه المجتمع وتصب في كل الاتجاهات التي من شأنها رفع المستوى العام للمجتمع في مختلف المجالات وذلك بتوظيف كل مواردها وإمكانياتها في سبيل تنظيم آلية موحدة تخدم المشاريع والحملات الموجهة لخدمة المجتمع والمواطنين.

#### ثانياً: التوصيات:

ضرورة وجود إدارة متخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدى الشركات تتبع الإدارة العليا مباشرة، تتولى التخطيط والتنفيذ والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتتبادل الخبرات العملية فيما بينها والتعرف على نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الممارسات في مجالات المسؤولية الاجتماعية.

ضرورة تشجيع الدولة للشركات على التزامها ببرامج المسؤولية الاجتماعية من خلال منحهم الحوافر والامتيازات وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية محددة، ومنح جوائز تميز للشركات ذات المساهمة الفعالة في هذه البرامج.

يتعين أن تتضمن رسالة الشركة سياستها في تحمل مسؤوليتها تجاه أصحاب المصالح على النحو الذي يؤكد حماية أصولها واحترام حقوق مساهميها، وأن تضع استراتيجيتها متكاملة للمسؤولية الاجتماعية ضمن إطار زمني تحدد الأولويات

تعليمي يستهدف المعلمين في جنوب أفريقيا، حيث يدرهم على أساليب تدريس اللغة الانجليزية، والرياضيات والعلوم، وقدمت الشركة منح دراسية لمساعدة الطلاب في الصين الذين يواجهون صعوبات اقتصادية في استكمال دراستهم الجامعية، وتنظيم ورش عمل لتعزيز روح الابتكار لدى الأطفال باليابان في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وتنظيم ورش عمل بين الفنانين والأطفال بالتعاون مع المنظمات غير الهادفة للربح في اليابان لتعزيز الحس الفني للأطفال، وتقديم منح دراسية لطلاب المدارس الفقيرة في كوريا بواقع 45 طالباً في السنة.

7- شركة مايكروسوفت: هي من كبرى شركات البرمجيات في العالم، وقد احتلت الشركة المرتبة 22 في قائمة أفضل 100 شركة، وتعمل الشركة على تشجيع الموظفين لديها على العمل التطوعي في خدمة المجتمع، من خلال منحهم وقت مدفوع الأجر، واستخدام موارد وأدوات الشركة في العمل التطوعي، وبلغ عدد ساعات العمل التطوعي للموظفين 363.4 ألف ساعة في الولايات المتحدة فقط، وبلغ عدد الموظفين المتطوعين بوقتهم 4200 موظف، وبلغ حجم التبرعات المقدمة للمنظمات غير الهادفة للربح 750 مليون دولار، ووضعت الشركة هدف للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادرة من الشركة 1.3 مليون طن متري مكافئ، ولقد حددت الشركة أربعة مجالات رئيسية للحد من الانبعاثات فيها وهي مراكز البيانات، الانتقالات والسفر، المباني، ومعامل الكمبيوتر، ومراكز البيانات الجديدة بالشركة تستهلك 50% أقل من الطاقة من مراكز البيانات التي تم بنائها منذ 3 سنوات، وتعمل الشركة باستمرار على خفض تكلفة الانتقالات والسفر عن طريق استخدام وسائل بديلة للسفر تتضمن تكنولوجيا الاتصال عن بعد، وقد ساهمت هذه السياسة في تخفيض 35% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن السفر، وحوالي 25% من إجمالي الطاقة المستخدمة في مباني الشركة تأتي من مصادر طاقة متجددة، وأكثر من 50% من الطاقة المستخدمة في المقرات الرئيسية هي طاقة كهرومائية، وتم بناء مركز لأبحاث وتطوير الدعم الفني لخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 12 ألف طن متري سنوياً.

#### الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

##### أولاً: النتائج

هناك اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان

## قائمة المصادر

- والمبادئ العامة التي يجب أن تلتزم بها عند التنفيذ .
- قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللازمة لأداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الأنظمة والدراسات والمعلومات على ضوء الاحتياجات الفعلية للمجتمع.
- أهمية وجود مؤشرات قياس للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تتيج لها أن تقيس مدى جهودها في تحمل المسؤولية الاجتماعية بطريقة من شأنها إعطاء تقييمات وافية عنها وإجراء مقارنات فيما بينها، وعلى الشركات توضع برامج عمل محددة في مجال المسؤولية الاجتماعية يمكن تقييمها وقياس مردودها.
- ضرورة التوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وأهميتها ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل من الشركات المؤدية لها وعلى المجتمع.
- ضرورة اعلان الشركات بكل شفافية القواعد الأخلاقية وتلتزم الشركات بتطبيقها وتبني معايير محددة بخصوص الإفصاح عن البيانات الخاصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية .
- ضرورة إعداد المختصين دليل توجيهات استرشادية للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- يجب تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات بما يخدم دورها التنموي ومراعاة الاعتبارات البيئية أثناء ممارسة الشركات لنشاطها الاقتصادي.
- ضرورة إيجاد أسس لقياس أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في قياس هذا الأثر.
- ضرورة سن قوانين لتنظيم أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في دولة الكويت
- د. حسين عبدالمطلب الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 90، 2010، الكويت.
- حمد الحساوي، مساهمات البنوك الاجتماعية 544 مليون دينار منذ العام 1992 وحتى 2017، جريدة الراي، 2018/6/26.
- رابح عرابة، وهيبة بن داودية، المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية - عرض تجارب بعض الشركات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، لا توجد سنة نشر، الجزائر.
- د. سعود حمد الحميدي، المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، سلسلة مقالات نشرت في جريدة القبس، 2016/10/16، 2016/12/4، 2017/1/10، الكويت.
- د. عامر محمد الحسيني، هرم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوظيف الشركات السعودية لها، جريدة الاقتصادية، 2011/8/10، السعودية.
- عايد عبدالله العصيمي، دور الحكومة في تنظيم المسؤولية الاجتماعية لدعم التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه لقسم الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، 2013، السعودية.
- د. عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011، الجزائر.
- فنة أبولاس وسهيلا بن حمو وحميدة ناصر، دور الشركات التجارية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة عبدالمالك السعدي، تطوان، لا يوجد سنة نشر، المغرب.
- ماجد عيسى العجيل، 470 مليون دينار مساهمات البنوك في مجال المسؤولية الاجتماعية منذ 1992، جريدة القبس، 2016/4/26، الكويت.
- محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية - شركتي "سوناطراك الجزائرية، أرامكو السعودية" نموذجاً، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، الجزائر.
- مريم بن جيمة، نصيرة بن جيمة، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الإدارة، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، الجزائر.
- زين وعام حافل من المشاريع الاجتماعية، فريق المسؤولية الاجتماعية، شركة زين للاتصالات، 2013.
- زين وسلسلة حافلة من المشاريع الاجتماعية، فريق المسؤولية الاجتماعية، شركة زين للاتصالات، 2014.
- زين تقطع رحلة حافلة بالإنجازات في مجالات الاستدامة، فريق المسؤولية الاجتماعية، شركة زين للاتصالات، 2015.
- زين الاستثمار في الأجيال القادمة عنوان الاستدامة، شركة زين للاتصالات، فريق المسؤولية الاجتماعية، 2016.
- القوانين والتشريعات
- القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.
- القانون رقم 7 لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال.
- القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء هيئة أسواق المال.
- المراجع الأجنبية:
- Sustainability A Message of sustainable growth, KNPC, 2014/15

## لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات



### وزير التجارة والصناعة:

#### بعد الاطلاع:

- على القانون رقم (5) لسنة 2003 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون.
- وعلى القانون رقم (111) لسنة 2013 بشأن تراخيص المحلات التجارية.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.
- وعلى المرسوم بقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة، والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم رقم (191) لسنة 2015 بشأن تنظيم وزارة التجارة والصناعة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.
- وعلى القرار الوزاري رقم (496) لسنة 2017 بتعديل القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم (15) لسنة 2017.
- وعلى القرار الوزاري رقم (598) لسنة 2017 بتعديل أحكام القرار الوزاري رقم (287) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات.
- وعلى القرار الوزاري رقم (13) لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.
- وعلى ما عرضه وكيل الوزارة.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

## الفصل الثاني أحكام عامة مادة (2)

يجوز للمحاسبين الكويتيين المقيدين بسجل مزاولي المهنة في الوزارة تأسيس شركات مهنية للخدمات المحاسبية وذلك لممارسة أنشطة مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد البيانات المالية، الاستشارات المالية والمحاسبية، القيام بعمليات الجرد ومراقبة المخزون، تقويم الأصول، التدقيق الداخلي، أعمال التصفية، وذلك بعد تقديم إفادة من الجمعية كما يجوز لمراقبي الحسابات الكويتيين المقيدين بسجل مزاولي المهنة في الوزارة تأسيس شركات مهنية لمراقبة الحسابات، وذلك لممارسة أنشطة مراجعة وتدقيق الحسابات، المراجعة والتدقيق لإعداد كشوف الذمة المالية للضريبة، تقويم الأصول، وأعمال التصفية، وذلك بعد تقديم إفادة الجمعية. ولا يجوز تأسيس شركات تجارية لتقديم خدمات محاسبية أو أعمال مراقبة الحسابات أو الاستشارات المالية أو المحاسبية

### مادة (3)

يقدم طلب القيد بسجل مزاولي المهنة في الوزارة للمحاسبين الكويتيين المشار إليهم في المادة السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض من الإدارة المختصة مرفقا به ما يلي:

1. صورة البطاقة المدنية أو ما يقوم مقامها.
2. شهادة المؤهل الجامعي في مجال المحاسبة من إحدى الجامعات المعترف بها والمعتمدة بالدولة.
3. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
4. صحيفة الحالة الجنائية
5. شهادة من الإدارة المختصة بعدم صدور قرارات تأديبية ضد طالب القيد خلال مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ نفاذها.
6. شهادة خبرة عملية في مجال المحاسبة والمراجعة لا تقل عن خمس سنوات بعد الحصول على المؤهل.
7. شهادة عضوية سارية بالجمعية.

### المادة (4)

يقدم طلب القيد بسجل مزاولي المهنة في الوزارة لمراقبي الحسابات الكويتيين المشار إليه في المادة السابقة على النموذج المعد لهذا الغرض من الإدارة المختصة مرفقا به ما يلي:

- أ. شهادة قيد جميع الشركاء في سجل مزاولي المهنة.
- ب. وثيقة تأمين ضد مخاطر المهنة وفقا للشرائح المشار إليها في المادة (22) من هذه اللائحة.

## قرار الفصل الأول التعريفات مادة (1)

يقصد بالكلمات الآتية -أيضا وردت في هذه اللائحة المعاني الموضحة أمام كل منها:

- 1 - القانون: قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016.
- 2 - اللائحة: اللائحة التنفيذية للشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات.
- 3 - الوزير: وزير التجارة والصناعة.
- 4 - الوزارة: وزارة التجارة والصناعة
- 5 - الجمعية: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- 6 - الإدارة المختصة: الإدارة المعنية بشؤون مراقبة الحسابات بالوزارة.
- 7 - المهنة: مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.
- 8 - الترخيص: الوثيقة الصادرة وفقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية وهذه اللائحة، والتي تخول صاحبها الحق في مزاوله مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات من خلال شركة مهنية.
- 9 - القيد: التأشير في السجل بقيد المحاسبين ومراقبي الحسابات.
- 10 - المحاسب: الشخص الطبيعي أو الاعتباري المقيّد بأحد السجلات والصادر له ترخيص ساري بمزاوله المهنة.
- 11 - مراقب الحسابات: الشخص الطبيعي أو الاعتباري المقيّد بأحد السجلات الصادر له ترخيص ساري بمزاوله المهنة.
- 12 - السجل المهني للمحاسبين: سجل لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقيد فيه الشركات المهنية للخدمات المحاسبية.
- 13 - السجل المهني لمراقبي الحسابات: سجل لدى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تقيد فيه الشركات المهنية لمراقبة الحسابات.
- 14 - الشركة المهنية للخدمات المحاسبية: شركة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يؤسسها شخصين أو أكثر شكل الشركة من الأشخاص المرخص لهم قانونا بممارسة مهنة تقديم خدمات محاسبية، ويكون غرضها ممارسة هذه المهنة.
- 15 - الشركة المهنية لمراقبة الحسابات: شركة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يؤسسها شخصين أو أكثر - بحسب شكل الشركة من الأشخاص المرخص لهم قانونا بممارسة مهنة مراقبة الحسابات، ويكون غرضها ممارسة هذه المهنة.

## مادة (5)

ولا تباشر أعمالها إلا بعد قيدها في ذلك السجل. الجمعية، ولا تكتسب الشركة المهنية الشخصية الاعتبارية ولا تباشر أعمالها إلا بعد قيدها في تلك السجلات.

## المادة (9)

يجب على الشركة تزويد الوزارة بنسخة من عقد تأسيسها وبياناتها المالية ومحاضر جمعياتها العمومية أو اجتماع الشركاء - بحسب الأحوال -.

## الفصل الثالث

## شروط التأسيس

## مادة (10)

يقدم طلب تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لدى مركز الكويت للأعمال (النافذة الواحدة) مرفقاً به إفادة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وشهادة قيد المحاسب أو مراقب الحسابات - بحسب الأحوال، ويخضع تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات لذات الإجراءات المقررة للشكل الذي تتخذه.

## مادة (11)

يجب أن يشمل عقد الشركة على البيانات التالية:

1. اسم الشركة وعنوانها.
2. مركز الشركة الرئيسي.
3. الغرض من تأسيس الشركة.
4. مدة الشركة إن وجدت.
5. أسماء الشركاء وألقابهم وجنسياتهم ومؤهلاتهم العلمية ومحل إقامة كل منهم.
6. طريقة إدارة الشركة والمسؤولين عن الإدارة وسلطاتهم.
7. مقدار رأس المال وحصص كل شريك، وبيان عن كل حصص غير نقدية وطبيعتها والقيمة التي قومت بها، واسم مقدمها والشروط الخاصة بتقديمها وحقوق الرهن والامتياز المترتبة عليها إن وجدت.
8. الأحكام الخاصة بتوزيع العائد بين الشركاء، والسنة المالية للشركة.
10. الأحكام الخاصة بتصفية الشركة وقسمة أموالها.
11. شروط تعيين المدير، وسلطاته، ومكافأته، ومدة إدارته للشركة، وطريقة عزله.
12. كيفية توزيع الأرباح وعوائد العقود.

## مادة (12)

لا يجوز الاحتجاج على الغير بعقد تأسيس الشركة المهنية أو نظامها الأساسي المشهور وفقاً لأحكام القانون واللائحة المشار

تتخذ الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أحد أشكال الشركات الآتية:

1. شركة تضامن.
2. شركة مساهمة مغلقة.
3. شركة توصية بسيطة.
4. شركة ذات مسؤولية محدودة.

## المادة (6)

شمي الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات باسم واحد أو أكثر من شركائها، أو تتخذ اسماً مبتكراً لممارسة نشاطها بحسب شكل الشركة. ويجب في كل الأحوال أن يكون اسم الشركة المهنية متبوعاً بعبارة الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات، بشرط تقديم إفادة الجمعية

## مادة (7)

تخضع الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات للإشراف جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وينشأ لديها سجل مهني خاص تقيد به الشركات المهنية للخدمات المحاسبية، وسجل مهني خاص تقيد به الشركات المهنية لمراقبة الحسابات التي تؤسس وفقاً لأحكام القانون واللائحة المشار إليها وهذه اللائحة، ويجب أن تكون فيه البيانات الآتية:

1. اسم الشركة وعنوانها.
2. أسماء الشركاء وموطنهم.
3. عدد الأسهم أو الحصص المملوكة لكل شريك ونوعها والقيمة المدفوعة عن كل سهم أو حصة.
4. أسماء المدراء أو مجلس الإدارة وسلطاتهم.
5. أي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة في سجل مزاوولي المهنة.

ولجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إصدار شهادات عن البيانات المؤشر بها في السجل المشار إليه في الفقرة السابقة.

## مادة (8)

تختص الوزارة بالترخيص لتأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات وفقاً للإجراءات والضوابط التي نص عليها القانون واللائحة المشار إليها وهذه اللائحة.

وتفيد الشركة المهنية في سجل خاص بها في الوزارة يسمى السجل المهني للمحاسبين أو السجل المهني لمراقبي الحسابات، ولا تكتسب الشركة المهنية الشخصية الاعتبارية



التضامنية، والتوصية البسيطة، وذات المسؤولية المحدودة - ما يخل باستقلالية الشركاء في ممارستهم مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.

### الفصل الخامس

#### حقوق وواجبات الشركاء

##### مادة (17)

لا يجوز للشريك أو المساهم في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أن يكون شريكا أو مساهما في شركة أخرى تمارس مهنة تقديم خدمات محاسبية.

كما لا يجوز للشريك أو المساهم في الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أن يكون شريكا أو مساهما في شركة أخرى تمارس مهنة مراقبة الحسابات.

##### مادة (18)

يكون كل شريك أو مساهم في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات مسؤولا بصفة شخصية عن أخطائه المهنية تجاه الشركة وباقي الشركاء أو المساهمين، بحسب الأحوال، وتكون الشركة مسؤولة عن أخطاء الشركاء أمام الغير، وذلك مع مراعاة القوانين واللوائح التنفيذية المشار إليها.

### الفصل السادس

#### ممارسة الشركة لنشاطها

##### مادة (19)

لا تمارس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات نشاطها إلا عن طريق شركائها أو مساهمها المرخص لهم، ومع ذلك يجوز للشركة المهنية الاستعانة في أعمالها بأشخاص مرخص لهم بممارسة المهنة، على أن يخضعوا في ذلك للإشراف الشركة ومسؤوليتها.

##### مادة (20)

تختص الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات بممارسة المهنة محل نشاطها فقط، ولا يجوز لها ممارسة الأعمال التجارية أو المشاركة من خلال تأسيس الشركات التجارية أو شركات مهنية أخرى للخدمات المحاسبية أو مراقبة الحسابات، ومع ذلك يجوز لها تملك الأصول المالية والعقارية لخدمة أغراضها.

##### مادة (21)

للشركة المهنية أن تستعين بموظفين سواء كانوا من الكويتيين أو من غيرهم تحت إشراف الشركة ومسؤوليتها، وذلك بموجب عقود عمل وفقا لما يتطلبه قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (6) لسنة 2010.

إليها وهذه اللائحة، إلا بعد قيد الشركة بسجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية. ومع ذلك إذا اقتصر عدم الشهر على بيان أو أكثر من أي منهما، كانت هذه البيانات وحدها غير نافذة في مواجهة الغير.

##### مادة (13)

مع عدم الإخلال بما تنص عليه المادة (29) من هذه اللائحة تكون مدة الترخيص للشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات (4) أربع سنوات من تاريخ صدوره، وترتبط هذه المدة بتجديد قيد الشركاء بسجل مزاولي المهنة في الوزارة، وبشروط تقديم المرخص له البيانات المالية في المواعيد المقررة قانونا، وفي حالة الإخلال بهذا الالتزام تطبق أحكام المادة (11) من القانون رقم 111 لسنة 2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية.

##### مادة (14)

لا يجوز أن يقل رأس مال الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أيا كان الشكل الذي تتخذه عن 10.000 آلاف دينار كويتي.

### الفصل الرابع

#### إدارة الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية

#### لمراقبة الحسابات

##### مادة (15)

يتولى إدارة شركة المساهمة المهنية للخدمات المحاسبية أو مراقبة الحسابات مجلس إدارة مكون من عدد من المساهمين المقيدين في سجل مزاولي المهنة في الوزارة، ويحدد نظام الشركة الأساسي صلاحيات المجلس والأحكام المتعلقة بتشكيله.

ولا يجوز أن تتضمن سلطة مجلس إدارة الشركة المهنية المساهمة ما يخل باستقلالية المساهمين في ممارستهم المهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.

##### مادة (16)

يتولى إدارة شركة التضامن أو التوصية البسيطة أو ذات المسؤولية المحدودة واحد أو أكثر من الشركاء المقيدين في سجل مزاولي المهنة في الوزارة، وإذا تعدد المديرين ولم ينص عقد الشركة على حكم معين صدرت القرارات بالأغلبية المطلقة لهم، وفي حال تساوي الأصوات يعرض المديرين الأمر على الشركاء للبت فيه وتكون الموافقة بأغلبية الشركاء.

ولا يجوز أن تتضمن سلطة المدير في الشركات المهنية

## مادة (22)

لا تمنح الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات ترخيص مزاولة النشاط إلا بعد تقديم وثيقة تأمين مبرمة مع شركات تأمين محلية أو عالمية لها فروع في دولة الكويت للتعويض عن أخطاء المهنة التي تقع من الشركاء أو المساهمين أو العاملين لديها، على أن تمتد صلاحية هذه الوثيقة لمدة ستة أشهر بعد انتهاء عقد الشركة، ويتم تجديدها طوال مدة الشركة.

وتكون وثيقة تأمين ضد مخاطر المهنة وفقا للشرائح التالية:  
250,000 د.ك. (مئتان وخمسون ألف دينار كويتي)  
500,000 د.ك. (خمسمائة ألف دينار كويتي)  
750,000 د.ك. (سبعمائة وخمسون ألف دينار كويتي)  
1,000,000 د.ك. (مليون دينار كويتي)

ويجب التأمين لدى شركات التأمين المرخصة عن الأخطار المهنية للخدمات المحاسبية أو مراقبة الحسابات، وللشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات الاختيار بين شرائح التأمين الواردة في هذه المادة مع إلزامها بالإعلان عن وثيقة التأمين للعملاء وتعليقها في مكان ظاهر.

ويجب على شركة التأمين إخطار الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات المؤمنة لديها وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية قبل انتهاء وثيقة التأمين بموعد أقصاه شهرين.

## الفصل السابع

## فقد الشريك ترخيص مزاولة المهنة أو انسحابه أو وفاته

## مادة (23)

إذا فقد شريك أو مساهم في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات ترخيص ممارسة مهنته بصفة مؤقتة، أو صدر ضده حكم تأديبي أو جزائي منعه عن العمل لمدة مؤقتة، وجب عليه أن يتمتع عن العمل في الشركة بشكل فوري وكامل- إلى حين استعادته الترخيص أو انتهاء فترة المنع.

وتتقضي الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات إذا اقتضت الشركة - لأي سبب من الأسباب - على شريك واحد، إلا إذا بادر هذا الشريك خلال (6) ستة أشهر من تاريخ الفقد أو المنع بإدخال شريك آخر أو أكثر لمزاولة ذات النشاط

## مادة (24)

إذا فقد شريك أو مساهم في الشركة المهنية للخدمات

المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات ترخيص ممارسة مهنته بصفة نهائية، عد بذلك منسحبا من الشركة، مع احتفاظه في نسبته من عوائد العقود المبرمة مع عملاء الشركة حتى إصدار البيانات المالية للسنة المالية التالية على فقده الترخيص.

## مادة (25)

في حال انسحاب أو وفاة الشريك الذي سمي الشركة المهنية باسمه أو يرد اسمه ضمن اسمها، يتم تعديل اسم الشركة خلال (6) ستة أشهر من تاريخ الانسحاب أو الوفاة، ويجوز للشركة الاستمرار بحمل اسمه أو إيراده ضمن اسمها بموافقة الكتائبية أو موافقة ورثته الكتائبية بحسب الأحوال.

## مادة (26)

إذا توفى أحد الشركاء أو المساهمين في الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات، تستمر الشركة بين باقي الشركاء، ويكون نصيبه لورثته بعد تقويمها وفقا للمادة (11) من قانون الشركات المشار إليه في تاريخ وفاة الشريك، وذلك ما لم يتم الاتفاق بين الشركاء أو المساهمين على خلاف ذلك.

## مادة (27)

يجوز أن ينص في عقد تأسيس الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أو في اتفاق خاص بين - أحد أو جميع ورثة الشريك أو المساهم المتوفى وباقي الشركاء في الشركة على أن يحل أحد ورثة الشريك المتوفى محل حصة مورثه في الشركة إذا كان مرخصا له بممارسة مهنة تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.

## الفصل الثامن

## الانسحاب أو التنازل عن الحصص وحق الاسترداد

## مادة (28)

يسري الانسحاب أو التنازل أو البيع أو الرهن في مواجهة الغير بعد التأشير به في سجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية.

## مادة (29)

مع مراعاة قانون الشركات المشار إليه، يجوز للشريك أن يتنازل أو يبيع أو يرهن حصصه أو أسهمه، على أن تؤول في جميع الأحوال إلى أحد المزاولين لذات المهنة المسجلين بسجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية، وحتى لو بيعت جبرا.

## مادة (30)

يمنح الشريك أو المساهم الذي فقد صلاحية مزاولة مهنة

## الفصل العاشر

## أحكام ختامية

## مادة (34)

تسري على الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات - فيما لم يرد بشأنه نص-، وبما لا يتعارض مع طبيعتها - أحكام قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 والقوانين المعدلة له، ولائحته التنفيذية، وأحكام القانون رقم (103) لسنة 2019 بشأن مزاوله مهنة مراقبة الحسابات، والالتزام بدليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الذي يصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين والمتمثلة بالنزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والسرية، وغيرها من المبادئ الأساسية ومعايير الاستقلال الدولية الواردة في الدليل ذاته وفقا لأحدث الإصدارات بما لا يخالف القوانين الكويتية. ولا يكتسب الشريك أو المساهم في الشركة المهنية أيا كان شكلها صفة التاجر تبعا لشراكته أو ملكيته للأسهم.

## مادة (35)

تمهل الشركة المتوقفة عن ممارسة نشاطها مدة (6) ستة أشهر لتوفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام القانون واللائحة المشار إليها وهذه اللائحة، ويجوز للوزير تمديد هذه المهلة لمدة مماثلة أو أكثر إذا رأى مصلحة في ذلك وتنقضي الشركة عند انقضاء المهلة دون توفيق أوضاعها.

## مادة (36)

مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح التنفيذية المشار إليها، لا يحق للشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات الحصول على أكثر من ترخيص واحد لممارسة المهنة أو فتح فروع داخل دولة الكويت، ولا يحق لها أن تزاوّل سوى تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات.

## مادة (37)

تلتزم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركات المهنية لمراقبة الحسابات بإبلاغ الوزارة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تغيير عنوانها.

## مادة (38)

يلغي كل قرار يخالف أحكام هذه اللائحة، ويستمر العمل باللوائح والقرارات السارية بما لا يتعارض مع أحكامها.

## مادة (39)

تنشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية، ويعمل بأحكامها من تاريخ 1/1/2021، وعلى المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذها

تقديم خدمات محاسبية أو مراقبة الحسابات مهلة (6) ستة أشهر للتنازل عن حصصه أو أسهمه بالشركة وإلا قامت الشركة أو الشركاء باستردادها -بحسب شكل الشركة - . وتقوم الحصص أو الأسهم في حالة الاسترداد وفقا للمادة (11) من قانون الشركات المشار إليه، ويسري الحكم ذاته على الشريك المتوفى، ما لم يكن من بين الورثة من هو مرخص له بمزاولة المهنة واتفق الورثة على حلوله محل مورثهم.

## الفصل التاسع

## تحول الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية

## لمراقبة الحسابات وحلها وتصفيته

## مادة (31)

مع مراعاة الأحكام الواردة في قانون الشركات المشار إليه، يجوز لأي شركة أن تتحول إلى أي من أشكال الشركات المشار إليها في المادة (4) من هذه اللائحة، ويكون طبقا للأحكام والإجراءات المقررة لتعديل عقد الشركة، وبشرط أن يكون قد مضى على قيدها بسجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية سنتان مائتان على الأقل.

ولا يتم تحول الشركة إلا بعد إفادة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، واتخاذ إجراءات الشهر، وإعداد تقرير بتقوم الشركة وفقا للمادة (11) من قانون الشركات المشار إليه.

## مادة (32)

تتحل الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات بقرار من وزير التجارة والصناعة في حالة فقد جميع الشركاء شروط مزاوله المهنة، وذلك بعد تقديم إفادة من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مرفقا به المستندات المؤيدة لذلك، ويتم تصفيته وفقا لقانون الشركات المشار إليه.

## مادة (33)

لا يجوز للشركاء الاتفاق على حل الشركة المهنية للخدمات المحاسبية أو الشركة المهنية لمراقبة الحسابات أو تصفيته قبل نهاية مدتها إلا بعد إخطار عملائها بفترة لا تقل عن سنة قبل البدء في إجراءات الحل والتصفية، ولا يتم التأشير بقرار الحل أو التصفية بسجل مزاولي المهنة في الوزارة والسجل المهني للمحاسبين أو مراقبي الحسابات في الجمعية إلا بعد إرفاق ما يفيد تمام الإخطار لكل عميل على حده، وإرفاق كشف مفصل بأسماء العملاء والخدمات المقدمة لهم، وما تم بها من أعمال.

# «المرافق العمومية».. إدارة وتنمية أصول الدولة



تعد شركة إدارة المرافق العمومية إحدى الشركات الحكومية التابعة للهيئة العامة للإستثمار بنسبة ملكية 100 بالمئة. وقد أنشأت الشركة في عام 1982، كإستثمار داخلي في دولة الكويت من خلال إستغلال بعض أراضي وأصول الدولة بغرض المساهمة في تنويع مصادر الدخل والمشاركة في التنمية الداخلية للدولة. وقد تخصصت الشركة في إدارة و صيانة وتشغيل بعض «المباني الخدمية، المجمعات التجارية ومدن العزاب السكنية، مواقف السيارات المتعددة الأدوار والسطحية والساحات و الميادين التاريخية بعد أن تم إجراء التطويرات اللازمة لهذه الساحات و الميادين حتى تواكب مع التطور العمراني والإقتصادي للدولة.

## إدارات الشركة

تتكون الشركة من الإدارات التالية :

**أولاً : إدارات المواقف ومراكز الخدمة وتتكون من :**

الخدمة من حيث « الإدارة، الصيانة، التطوير المعلومات الإحصائية.... الخ.

مواقف السيارات متعددة الأدوار والسطحية ومراكز الخدمة : وتتكون من وحدة مواقف السيارات المتعددة الأدوار ومواقف السيارات السطحية ومراكز الخدمة.

الزراعة التجميلية : عملت الشركة على زراعة مرافقها

مواقف السيارات ومراكز الخدمة : أنيط بهذه الإدارة العمل على تجميل مرافق الشركة بالزراعة و المساحات الخضراء وإدارة وتشغيل مواقف السيارات التابعة للشركة ومراكز

القيام بإستغلال أراضي وأصول الدولة  
بغرض تنمية مصادر الدخل

الشركة مملوكة بالكامل للهيئة العامة  
للإستثمار بنسبة 100%

غرب مدينة الكويت وهي تحتوي على عدد من البلوكات السكنية تتسع لحوالي 7100 شخص كما تحتوي على مسجد، مقاهي، سوق مركزي، بقالات، ملاعب، حدائق، و بعض الخدمات الأخرى التي تخدم ساكني هذه المدينة. تقوم الشركة بتوفير خدمة تأجير البلوكات للعزاب.

**مدينة عزاب الرقعي السكنية :** تقع مدينة عزاب الرقعي السكنية في منطقة الرقعي وهي تحتوي على عدد من البلوكات السكنية تتسع لحوالي 2000 شخص كما تحتوي على مطعم، مقهى، ملاعب، و بعض الخدمات الأخرى التي تخدم ساكني هذه المدينة.

**مدينة العمالة الوافدة في منطقة صباح :** تقع مدينة العمالة الوافدة بمنطقة صباح الصناعية بجانب مطار الكويت الدولي، وتحتوي المدينة على عدد 18 مبنى سكني تتسع لعدد 3168 شخص، كما تتوفر بعض الخدمات التي تخدم قاطني هذه المدينة مثل (حراس أمن - عمال نظافة - مبنى إداري - مبنى تجاري ومسجد.

**مدينة العمالة الوافدة في الشدادية :** تقع مدينة العمالة الوافدة بالشدادية جنوب مدينة الكويت، وتحتوي على عدد 23 مبنى سكني تتسع لعدد 8096 شخص، كما تتوفر بعض الخدمات التي تخدم قاطني هذه المدينة مثل : حراس أمن - عمال نظافة - مبنى إداري والملاعب الرياضية.

**مدينة حولي الترفيهية :** تقع مدينة حولي الترفيهية في منطقة حولي و يعتبر هذا المشروع من المجمعات الكبيرة التي تضم عدة أنشطة منها الثقافية و الترفيهية الخدمية مثل المكتبات الكبيرة و المسرح و مدينة ألعاب الأطفال.... إلخ.

وتتولى وحدة البحوث والدراسات ما يلي :

- وضع الخطط و البرامج لتنفيذ كافة المشاريع المعتمدة وفقا للدراسات و الخطط الموضوعة و متابعة و مراقبة تنفيذ هذه المشاريع.
- تقدير التكاليف الرأسمالية والتكميلية للمشاريع بما في ذلك جدولة و متابعة تنفيذ المشاريع.
- تحضير الموازنات التقديرية و ميزانيات المصاريف الرأسمالية و التشغيلية للمشاريع.

و المساحات المجاورة وذلك بصورة فنية جمالية وعمل المسطحات الخضراء وذلك للمساهمة في تخضير الدولة وإضفاء لمسة جمالية لها.

**مراكز الخدمة :** أقامت الشركة عدة مراكز خدمة في مواقف السيارات التابعة لها، حيث هذه المراكز توفر لمستخدمي مواقف السيارات و المارة الخدمات العامة. الخدمات التي تقدمها الشركة :

توفر الشركة أماكن في مواقف السيارات المتعددة الأدوار لمبيت سيارات الأشخاص وذلك بصورة آمنة وواقية للظروف المناخية الصعبة على مدار الساعة. حيث توفر الشركة رسم المبيت اليومي بواقع دينار في اليوم و23 دينارا في الشهر. كما توفر الشركة خدمة الاشتراك السنوي، تسهيلاً لمرتادي المواقف بصورة يومية أو متكررة.

وتقوم الشركة بتقديم خدمة تخزين السيارات المتعددة الأدوار والتي تعتبر من أفضل المواقع لتخزين السيارات خاصة للشركات و مكاتب السيارات وذلك بصورة آمنة وواقية من الظروف المناخية الصعبة على مدار الساعة.

**ثانياً : إدارة العقار والدراسات وتتكون من ثلاث أقسام رئيسية هي :** قسم المجمعات والأسواق وقسم المدن ووحدة الدراسات. ويضم قسم المجمعات والأسواق كلا من :

**سوق الكويت المركزي للذهب والمجوهرات :** والذي يعتبر أحد الصروح الكويتية ذات الأهمية البالغة في مجال تجارة الذهب و المجوهرات ويقع السوق في قلب مدينة الكويت. و للسوق أهمية كبرى حيث يوجد به العديد من الشركات و المحلات الكبرى المتخصصة في بيع الذهب والمجوهرات الثمينة، ويشغل الدور الثاني مكاتب وزارة التجارة والصناعة - إدارة المعادن الثمينة - التي تتولى فحص الذهب و الأحجار الكريمة، ختم المشغولات الذهبية و تصنيفها.

**نفق دروازة العبد الرازق :** يعتبر نفق دروازة العبد الرازق من الميادين المهمة و المعروفة و التي اشتهرت كمركز تجاري، ولقد قامت الدولة بتطوير هذا المرفق ليصبح ممرا تحت الأرض يربط المناطق التجارية بعضها ببعض.

ويضم قسم المدن كلاً من : مدينة غرب أمغرة السكنية : تقع مدينة عزاب أمغرة السكنية

تتكون من إدارة المواقف ومراكز الخدمة  
وإدارة العقار والدراسات

المشاركة في التنمية الداخلية للدولة عبر  
إدارة وصيانة وتشغيل بعض المباني الخدمية.



رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر لـ "المحاسبون"  
**جهود كبيرة بذلتها الغرفة في مواجهة تداعيات كورونا**

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر إلى أن الغرفة بذلت جهوداً كبيرة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية ذات الصلة، مشيراً إلى أن الغرفة بحثت كيفية تأمين احتياجات المواطنين من المواد الغذائية والمستلزمات الطبية منذ اليوم الأول للجائحة وحتى الآن، مؤكداً أن جهود الغرفة لم تقتصر على تقديم المشورة فقط وإنما تعدتها لتقديم دعم مادي للجهود الحكومية تمثلت في تقديم مليوني دينار للدولة لمواجهة تداعيات الفيروس وكذلك تقديم دعم الهلال الأحمر بمبلغ مائتي ألف دينار.

وأشار الصقر في لقاء أجرته «المحاسبون» إلى أن الغرفة قدمت ورقة مبدئية عن تصوراتها ومقترحاتها لمعالجة تداعيات انتشار وباء كورونا على الاقتصاد الكويتي، ولم يغب عن بال الغرفة في هذه الورقة الاهتمام بالفئات الأكثر تضرراً من تبعات الجائحة، مثل العمال المياومين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وحول إنجازات الغرفة، أوضح الصقر أن غرفة تجارة وصناعة الكويت هي أول غرفة عربية حصلت على شهادة «الأيزو»، كما حصلت عام 2005 على جائزة أفضل غرفة في التقدم التقني بالعالم وهي جائزة نظمتها غرفة التجارة الدولية.

وفيما يلي التفاصيل..

### بداية، كيف أثرت الحياة الأسرية في رسم وتخطيط حياتكم المهنية والعلمية؟

مما لاشك فيه أن نشأتني في أسرة لها تاريخ اقتصادي وسياسي، كان لها أعمق الأثر في رسم معالم مستقبلي العلمي والمهني، وفي تكوين قناعاتي الفكرية والوطنية. ولابد من الإقرار أيضاً بأن سيرة العائلة في المجالين الاقتصادي والسياسي كان لها - بعد فضل الله وتوفيقه - دور كبير فيما حققته. وأسأل الله أن يوفقني لأكون استمراراً طيباً لهذه السيرة الطيبة في خدمة الكويت وأهلها.

### توليتم رئاسة غرفة تجارة وصناعة الكويت، خلال جائحة كورونا وتراجعات أسعار النفط؛ ما هو دور الغرفة في مواجهة تلك التحديات؟

بذلت غرفة تجارة وصناعة الكويت منذ بداية متلازمة وباء كورونا والانخفاض الشديد في إيرادات النفط جهوداً كبيرة، وعلى قدر كبير من الموضوعية والالتزام بالمسؤولية. ففي الأول من مارس 2020، عقد مجلس الإدارة اجتماعاً استضاف خلاله معالي وزير التجارة والصناعة. وجرى البحث في تأمين احتياجات المواطنين الصحية والغذائية، والتسهيلات والإجراءات الواجب إقرارها في هذا الشأن. وقرر المجلس أن تقدم الغرفة 200 ألف دينار لحماية الهلال الأحمر الكويتي لدعم أعبائه الجديدة.

وفي الثاني من مارس، تقدمت الغرفة إلى سمو رئيس

مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح بخطاب تطلعه على قرارات مجلس الإدارة، وتقتصر تشكيل فريق عمل من الحكومة والقطاع الخاص للبحث في التداعيات الاقتصادية المتوقعة، والعمل على التخفيف من انعكاساتها. وقد استجاب مجلس الوزراء الموقر مشكوراً لهذا الاقتراح، وتشكل الفريق برئاسة وزير التجارة والصناعة، ووزير المالية، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، وممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت. وقام الفريق بإجراء مشاورات يومية مكثفة مع الجهات الحكومية المعنية، والاتحادات النوعية وأصحاب الاختصاص والخبرة.

ورغم أن الغرفة قد عطلت أعمالها بتاريخ 12 مارس 2020 التزاماً بقرار الحكومة، فإن هيئة المكتب بقيت في حالة انعقاد دائم لمتابعة الجهود والمشاورات، وكذلك بقيت إدارة الغرفة تمارس كامل مسؤولياتها بشكل يومي، وبقيت إدارة المعاملات للمساهمة في تأمين المخزون الاستراتيجي للبلاد من السلع الغذائية والمستلزمات الطبية والإمدادات الحيوية، وكذلك لضمان عدم توقف دوران عجلة الصناعة المحلية، واستمرار تدفق صادراتها، من خلال إصدار الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير التي كانت تقوم بها إدارة المعاملات والمصادقة عليها.

وفي 15 مارس، عقد مجلس إدارة الغرفة اجتماعاً آخر قرر فيه أن تساهم الغرفة بمبلغ مليوني دينار كويتي لدعم جهود الدولة في مكافحة كورونا بالكويت، وهذه المساهمة - مثلها

- توطين العمالة في القطاع الخاص باعتباره المدخل الرئيسي لاصلاح التركيبة السكانية.
- نشأتي الأسرية كان لها بالغ الأثر في حياتي المهنية والعلمية
- انعقاد دائم لمكتب إدارة الغرفة في مواجهة جائحة كورونا
- تأمين احتياجات المواطنين الصحية والغذائية وتقديم التسهيلات
- مليون دينار قدمتها الغرفة للجهود الحكومية و ٢٠٠ ألفاً للهلل الأحمر لمواجهة الجائحة
- قدمنا ورقة متكاملة لحل الأزمة وركزنا على الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة

مثل كل مساهمات القطاع الخاص الأخرى - لا تتبثق من حاجة الدولة لها، بل تملئها على كل مواطن ومؤسسة وشركة حاجتهم إلى أداء واجبه الوطني والإنساني، كما قدمت الغرفة مائتي ألف دينار مساهمة في جهود الهلال الأحمر الكويتي.

وقدمت الغرفة في 25 مارس إلى فريق العمل بين الحكومة والقطاع الخاص، ورقة مبدئية عن تصوراتها ومقترحاتها لمعالجة تداعيات انتشار وباء كورونا على الاقتصاد الكويتي، ولم يغب عن بال الغرفة في هذه الورقة الاهتمام بالفئات الأكثر تضرراً من تبعات الجائحة، مثل العمال المياومين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما دعت الغرفة في المذكرة التي رفعتها الى سمو رئيس مجلس الوزراء عقب لقاءها بسموه يوم 2020/4/29، الى اصدار أو تعديل العديد من التشريعات التي تدعم الاطار القانوني لمعالجة الأزمة. كما قامت الغرفة بطرح رؤيتها في عدد من القضايا ومشاريع القوانين مثل «التركيبة السكانية» و«الدين العام».

### إنجازات الغرفة

**ما هي أهم إنجازات غرفة تجارة وصناعة الكويت على الصعيدين الخليجي والعربي؟**

تقوم الغرفة بتمثيل القطاع الخاص الكويتي، والدفاع عن مصالح ومواقف الكويت بالشأن الاقتصادي، في المحافل والمنتديات والمنابر الاقتصادية عالمياً وعربياً وخليجياً. فهي عضو في غرفة التجارة الدولية، وفي اتحادات الغرف الخليجية والعربية والاسلامية. وفي أكثر من خمس عشرة غرفة عربية أجنبية مشتركة. هذا فضلاً عن مشاركتها في اللجان الاقتصادية المشتركة بين دولة الكويت والدول الأخرى، وفي الوفود الاقتصادية الرسمية والأهلية، واستقبالها عشرات الوفود الزائرة. ومن تلك الإنجازات على سبيل المثال وليس الحصر:

اقترح فكرة تأسيس اتحاد الغرف الخليجية، والمساهمة التأسيسية في قيام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، عقد المؤتمرات الاقتصادية المحلية والدولية، وخصوصاً عن الاصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد، وتطوير التعليم، واجتذاب العمالة الكويتية إلى القطاع الخاص، والتصنيع في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، ودراسة التيسير التجاري، والمساهمة في تقرير اللجنة الوطنية للتنافسية، والتقدم باقتراحات تشريعية عديدة، وابداء الرأي في معظم التشريعات الاقتصادية، وإنشاء مركز للتنمية والتدريب

لتأهيل المواطنين للعمل في القطاع الخاص.

كما أن غرفة تجارة وصناعة الكويت أول غرفة عربية حصلت على شهادة «الأيزو»، كما حصلت عام 2005 على جائزة أفضل غرفة في التقدم التقني بالعالم وهي جائزة نظمتها غرفة التجارة الدولية. ويبقى أفضل إنجازات الغرفة شفافيتها التامة وصراحتها المطلقة،

والالتزامها الدائم بمصالح أعضائها ضمن إطار المصلحة العامة ومن أجلها.

### تركيبة سكانية

**كيف تقيمون التوجه الحكومي الحالي لتعديل التركيبة السكانية والقضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر والتي واكب تنفيذها أزمة كورونا؟**

من الواجب التأكيد أن غرفة تجارة وصناعة الكويت تنظر الى قضية اصلاح الخلل الكبير في هيكل التركيبة السكانية للبلاد، باعتبارها احدي أهم قضايا الاصلاح الاقتصادي إن لم تكن أهمها على الاطلاق؛ فهي لا تتعلق فقط بالأمن السيادي، والأمان المجتمعي، وترسيخ وتطوير النظام الديموقراطي، بل هي تتعلق مباشرة وبقوة بمستقبل أبنائنا وأحفادنا. وقضية بهذه الأهمية لا بد أن تكون على ذات الدرجة من الصعوبة، خاصة وأن اختلال التركيبة السكانية





وأعتقد أن إقرار قانون تنظيم التركيبة السكانية بصيغته الجديدة، وبالإجماع يحسب لصالح الحكومة التي دافعت بقوة عن وجهة نظرها. ويحسب في الوقت ذاته، لصالح مجلس الأمة الذي أبدى تعاوناً كبيراً بعد أن تأكد من منطق التعديلات الحكومية. ويحسب بعد ذلك لصالح القطاع الخاص ممثلاً بالرفة التي أعلنت بكل وضوح أن القانون بصيغته الأولى «لا يمكن أن يكون فاعلاً، ويتعدّر عليه القضاء على تشوّهات سوق العمل، وبالتالي، القضاء على اختلالات التركيبة السكانية».

#### خطط التحفيز الاقتصادي

**خطط التحفيز الاقتصادي المعلنة من قبل الحكومة لمساعدة القطاع الخاص والمتضررين من أزمة كورونا؛ هل تعتقدون أن تلك الخطة كافية؟**

في الورقة «المبدئية» التي قدمتها الرفة يوم 2020/3/25 الى فريق العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، تحت عنوان «معالجة تداعيات انتشار وباء كورونا على القطاع الخاص»، توقعت الرفة أن تلقي الأزمة باعبائها بشكل خاص على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي سيصعب عليها الصمود. وبالتالي، اقترحت أن تأتي هذه المشاريع على رأس أولويات برنامج التحفيز. وهذا

قد تراكم وتفاقم على مدى عقود، حفلت بمحاولات مختلفة وكثيرة، لم يكتب التوفيق لأي منها لأسباب كثيرة لا مجال للخوض بها في هذه العجالة.

ومن جهة أخرى، تنظر غرفة تجارة وصناعة الكويت الى توطين العمالة في القطاع الخاص، باعتباره المدخل الرئيسي لاصلاح التركيبة السكانية. وبالتالي، فإن القطاع الخاص هو الجهة ذات الشأن في هذا الموضوع، لأنه الجهة التي يقع عليها بالمقام الأول تنفيذ التشريعات المتعلقة به.

#### إغفال رأي القطاع الخاص

ومع ذلك نلاحظ أن السلطتين التشريعية والتنفيذية على حدٍ سواء قد أغفلتا كلياً التعرف على رأي القطاع الخاص في هذا الصدد، وحصرتا مشاوراتهما بالجهات الحكومية المعنية. أي الجهات ذاتها التي تولت - دون أي نجاح - العمل على تصحيح الخلل في التركيبة السكانية وفي تركيبة العمالة على مدى العقود الأربعة الماضية. وهذا ما حدا بالرفة، بعد المداولة الاولى لقانون تنظيم التركيبة السكانية، وفي ضوء موقف الحكومة منها، الى أن تتقدم يوم 12 اكتوبر 2020 بمذكرة توجز فيها ملاحظاتها على الصيغة التي توصلت اليها لجنة تنمية الموارد البشرية في مجلس الأمة لعل هذه الملاحظات تساهم في ترشيد القرار السياسي بهذا الشأن.

- دعت الغرفة لتعديل العديد من التشريعات لمعالجة الأزمة
- إنشاء مركز للتنمية والتدريب لتأهيل المواطنين للعمل في القطاع الخاص
- اصلاح الخلل في هيكل التركيبة السكانية للبلاد باعتبارها إحدى أهم قضايا الاصلاح الاقتصادي
- توطين العمالة في القطاع الخاص مدخل رئيسي لإصلاح التركيبة السكانية
- تأجيل إصدار قانون الدين العام قد أدى إلى زيادة غير قليلة في تكاليف هذا الدين

#### شح السيولة

كيف تنظرون إلى قانون الدين العام؛ وهل تعتقدون أنه ضروري لمواجهة شح السيولة الذي تواجهه الحكومة؟ إن الحاجة إلى قانون للدين العام (بصيغة أو بأخرى) أمر لا خلاف عليه، والغرفة لم تطرح هذا الموضوع أثناء لقائها بسمو رئيس مجلس الوزراء، كما أنها لم تتعرض لهذا الأمر في ورقتها حول «معالجة تداعيات انتشار وباء كورونا على الاقتصاد الوطني»، وكل ماذكرته الورقة في هذا الصدد هو أنها «لا تتصح بتمويل برنامج التحفيز الاقتصادي من خلال بيع الأصول في هذه الظروف التي انخفضت فيها تكاليف الاقتراض الى مستوى غير مسبوق، بينما انخفضت أسعار معظم الأصول الى مستوى مماثل».

ولكن لا بد لنا من التنويه وبكثير من الأسف، أن تأجيل إصدار قانون الدين العام قد أدى إلى زيادة غير قليلة في تكاليف هذا الدين، بعد ان تم تخفيض التصنيف السيادي والنظرة المستقبلية لاقتصاد دولة الكويت.

فعلاً ما تضمنته حزمة التحفيز التي أعلنها مجلس الوزراء يوم 2020/3/31، والتي وجهت اهتماماً خاصاً ومستحقاً ومشكوراً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

#### ضمانات حكومية

ويوم 29 ابريل 2020، حظيت هيئة مكتب غرفة تجارة وصناعة الكويت بلقاء سمو رئيس مجلس الوزراء، وبحضور أصحاب المعالي وزراء التجارة والصناعة، وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية، ووزير المالية. وقد أكدت الغرفة في هذا اللقاء على العديد من مقترحاتها ومواقفها في شأن معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا.

وقامت في نهاية اللقاء بتسليم سمو رئيس الوزراء ورقة بالنقاط التي طرحتها، وكان مما جاء فيها: "أن حزم التحفيز الاقتصادي التي اعلنتها العديد من الدول المتقدمة والنامية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي قد تضمنت اجراءات وسياسات عديدة لدعم خطوط الائتمان والسيولة، من أهمها تقديم ضمانات حكومية مقابل القروض المصرفية وغير المصرفية المقدمة للشركات المتضرره. وهذا ما يغيب تماماً عن برنامج التحفيز الكويتي، وتأمل الغرفة في معالجة هذا الغياب أو أن تطرح الحكومة ما يعوّضه".

وبالفعل، أعلنت "اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي"، عن برنامج دعم و ضمان تمويل المصارف المحلية لعمالها المتضررين من تداعيات انتشار وباء كورونا وهو البرنامج الذي تقدمت الحكومة الى مجلس الأمة السابق بمشروع قانونه.

#### مواجهة الأزمة

قدمت غرفة تجارة وصناعة الكويت الكثير من الرؤى لمساعدة متخذي القرار في مواجهة الأزمة، وعلى رأسها وضع القطاع الخاص وعجز الموازنة ومساعدة المبادرين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هل يمكن التعرف على ابرز ملامح تلك الاستراتيجية؟

يضيق المجال عن إجابة وافية لهذا السؤال، ولكننا نختصر هذا بالورقة التي أصدرتها الغرفة يوم 2020/ 12 / 30 تحت عنوان «إنّ وطننا في خطر»، وطرحت فيها رؤيتها للتعاون بين الدولة والقطاع الخاص في شأن الإصلاح الاقتصادي وتعزيز المالية العامة. وفي مجلة اختصاصية مثل مجلتكم العتيدة وقرائها من أصحاب الاختصاص والخبرة، سيكون من المفيد نشر نص الورقة.

## مواجهة الفساد

مواجهة الفساد ومكافحته أولوية حكومية في المرحلة الحالية؛ هل يمكن التعرف على رؤيتكم حيال مكافحة الظاهرة؛ وما انعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي؟

كانت غرفة تجارة وصناعة الكويت أول جهة رسمية أو أهلية في البلاد تنظم مؤتمراً عالمياً عن الفساد الإداري والمالي، وذلك يومي 23 و24 مايو 2005، وقد أوضح السيد رئيس الغرفة في كلمته بحفل افتتاح المؤتمر نظرة الغرفة ووعيتها العميق لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- القضية الأولى: هي أن الفساد - في التحليل الأساسي والنهائي - مشكلة أخلاقية تتجلى في صور ومظاهر متعددة، تساعد على انتشارها ظروف وأسباب أكثر تعديداً، ولعل هذه الحقيقة بالذات هي التي تفسر لنا الطبيعة الكونية لهذه الظاهرة وحضورها في مختلف الأزمنة والأنظمة والمجتمعات.

- القضية الثانية: هي أن الفساد ظاهرة كلية تعني المجتمع كله، ومحاربة الفساد عملية مستمرة لا يمكن أن تعتمد على الأدوات التشريعية فحسب، ومسؤوليتها أكبر وأخطر من أن تنهض بها الحكومة وحدها. بل لا بد أن تشارك فيها كل منظمات المجتمع المدني باعتبارها قواعد أساسية في البناء الاجتماعي.

- القضية الثالثة: هي العلاقة بين الفساد والديموقراطية؛ فقد ثبت قطعاً أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين صلاح الحكم ودرجة انتشار الفساد، وأنه كلما حققت المجتمعات قدراً أعلى من الديموقراطية والشفافية والمشاركات الشعبية زادت قدرتها على مكافحة الفساد.

- القضية الرابعة: تمثل انعطافاً حاداً في العلاقة بين الفساد والأداء الاقتصادي. ذلك أن نظرة أكثر قرباً إلى السلوك الإنساني في الحياة الاقتصادية توضح لنا، أن الفساد في العديد من صورته لا يعكس تشوهاً في القيم بقدر ما يعكس نقصاً في الحرية الاقتصادية.

## عجز الميزانية

ما الذي يحتاج إليه الاقتصاد الكويتي للخروج من شح السيولة ومواجهة عجز الموازنة وتراجع التصنيف الائتماني؟

هذا سؤال بمليار دينار كما يقال. وقد اجتهدت الغرفة بالإجابة عليه بورقتها الصادرة نهاية عام 2020، فقامت دنيا البعض ولم تقعد، رهبة من مواجهة الحقيقة وتبعات التغيير. وبالتالي سأكتفي بالإحالة مرة أخرى إلى تلك الورقة مع القول «لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

## مشورة موضوعية

نلاحظ - بكثير من الأسف - أن ثمة تحفظ في الشارع الكويتي تجاه الغرفة، وصورة من التشكيك بمواقفها. هل تعتقدون بوجود مثل هذه الظاهرة؟ لماذا؟

كل غرف التجارة والصناعة في العالم العربي وبلا استثناء، تعاني من هذه الظاهرة بدرجة أو بأخرى. وتعود هذه الظاهرة - بالأصل - إلى غموض مفهوم الغرف ودورها لدى المواطن العادي عموماً، ولدى أصحاب الاختصاص في بعض الأحيان. غرف التجارة والصناعة بصورة عامة هي من منظمات المجتمع المدني، بمعنى أنها ليست مؤسسة رسمية بل منظمة أهلية تعمل على إيصال رأي القطاع الخاص إلى أصحاب القرار في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني. فهي إذن تعمل على أن تكون مؤثرة في بناء القرار الاقتصادي من خلال تقديم المشورة الموضوعية المتوازنة ليس إلا. ولا تملك أية سلطة حقيقية في توجيه القرار. والسبب الآخر هو أن الشارع الكويتي ينظر إلى الغرفة وكأنها ناد للأغنياء، بدل أن ينظر إليها كمنبر ليبحث القضايا الاقتصادية بموضوعية وديموقراطية. علماً أن أكثر من 80 بالمئة من أعضاء الغرفة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلماً بأن حجم التكلفة السنوية لكل خدمات الغرفة داخل الكويت وخارجها لا تتعدى ستة ملايين دينار فقط، يساهم أعضاء الغرفة بأكثر من نصفها. ولا تدفع الدولة للغرفة أي مبلغ.

## المناداة بالإصلاح

ورغم أن أصحاب النظرة المرتابة يرفضون رأي الغرفة قبل قراءته أو الاستماع إليه، فإني لا أنكر أبداً أن الغرفة تتحمل جزءاً غير قليل من مسؤولية هذا الوضع، لأنها يجب أن تكون أكثر نشاطاً وتحركاً إعلامياً للتعريف بجهودها وشرح مواقفها. ولكن مما يخفف شعورنا بذنب التقصير، ان نظرة الشك والارتياح هذه، قد اتسعت حدقتها وحلقتها لتتناول كل من ينادي بالإصلاح وبما يقتضيه التغيير.

ومن المفيد أن أشير هنا إلى نظرية حديثة تناولها فرنسيس فوكوياما في كتابه «الثقة»، كما تناولها الآن بيرفت في كتابه «مجتمع الثقة»، وهي تقوم على أن المجتمعات التي تسود فيها الثقة هي الأقدر على التقدم.

## نظرة غير ودية

وفي الكويت يطول شرح مبررات النظرة غير الودية إلى أصحاب الأعمال بصورة عامة، ويطول شرحها وتعدد الاجتهادات بصدها. ولكنني أستطيع - وبدرجة كافية من اليقين - أن أشير بأصعب الاتهام إلى السياسة.

### الأعمال والمناصب السابقة

- عضو مجلس الأمة الكويتي منذ 1999 حتى 2009 ومن فبراير 2012 حتى يونيو 2012:
- طوال هذه الفترة رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس. كما كان عضواً لفترة أو لأخرى في أربع لجان برلمانية. كما كان وكيل الشعب البرلمانية الكويتية بين عامي 2000 و2006.
- أول رئيس للبرلمان العربي من 27 ديسمبر 2005 حتى 26 أبريل 2009، حين استقال من هذا الموقع بسبب عزوفه عن الترشح لانتخابات مجلس الأمة الكويتي منذ ذلك الوقت.
- عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي منذ 2000 حتى 2004.
- عضو مجلس الأمناء بمؤسسة الدراسات الفلسطينية منذ 2001 حتى 2012.
- عضو رابطة البرلمانيين الدوليين المدافعين عن القضية الفلسطينية من 2001-2012.
- عضو مجلس ادارة مشروع امريكا - الشرق الاوسط المنبثق عن مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك من 1992 - 2012.
- رئيس تحرير جريدة القبس من 1983 حتى 1999.
- رئيس تحرير القبس الدولي من 1985-1990 التي كانت تصدر في لندن وباريس.
- منحته لجنة الدفاع عن الصحفيين العالميين جائزة حرية الصحافة تقديراً لدفاعه الثابت والقوي عن حرية الصحافة والديمقراطية في الكويت وقد تسلم الجائزة بتاريخ 1992/10/21 في احتفال جرى في مدينة نيويورك.
- شخصية العام في دولة الكويت في مسابقة الشيخ مبارك الحمد للتميز الصحافي في دورتها العاشرة للعام 2018.
- شخصية العام الاعلامية في جائزة الصحافة العربية في دورتها الثامنة عشر التي ينظمها نادي دبي للصحافة في دولة الامارات العربية الشقيقة.
- عضو مجلس إدارة نادي الكويت الرياضي من 1977 حتى 1989، ورئيساً له من 1994 إلى 2000.
- مؤسس وعضو أو رئيس مجلس إدارة في شركات استثمارية ومصرفية في الكويت ولبنان وقطر والعراق.

### السيرة الذاتية

- محمد جاسم الصقر من مواليد الكويت 9 يونيو 1951، متزوج وورثه الله بعبد الله ووليد وحنان التي انتقلت إلى جوار ربها في مطلع شبابها.
- المؤهلات العلمية : بكالوريوس اقتصاد من أمريكا عام 1975.
- الأعمال والمناصب الحالية
- 2020: رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت من 6 ابريل 2020.
- 2018: رئيس مجلس أمناء لويك
- 2009: رئيس مجلس العلاقات العربية والدولية
- 2014: رئيس مجلس التعاون المصري - الكويتي
- 2007: مؤسس وناشر جريدة الجريدة اليومية الكويتية
- مؤسس ومدير وعضو ورئيس مجلس إدارة عدة شركات في مجالات الاستثمار والاتصالات والعقار.

## الجمعية شاركت في أول ملتقى خليجي للمحاسبين القانونيين



التعاون.

وفي كلمته أكد الدكتور علي عويد على أهمية الالتزام بالقواعد السلوكية ومعايير مهنة المحاسبة والمراجعة وأخلاقيتها، سيما مع ازدياد عدد العاملين بها وعدد مكاتب المحاسبة والمراجعة والتدقيق بدول مجلس التعاون الخليجي.

ومن جهته ألقى الدكتور فالح العازمي الضوء على جهود هيئة المحاسبة والمراجعة في الارتقاء بمهنة المحاسبة، مشيراً إلى ما تنظمه الهيئة من دورات وبرامج تدريبية ولقاءات وندوات ومؤتمرات واختبارات لشهادات الزمالة.

ومن جانبه حث السيد صالح بن عبد الله الفارسي الهيئات الرسمية على ضرورة تسليط الضوء على أعمال جمعيات المحاسبة وما تقوم به في خدمة المجتمع. وطالب بضرورة منح فرصة أكبر لمكاتب المحاسبة الوطنية في أعمال التدقيق والمراجعة.

وخرج الملتقى بعدد من التوصيات أهمها ضرورة استمرار عقد اللقاءات والاجتماعات لمناقشة التطورات في مهنة المحاسبة والمراجعة خليجياً، وتعميق التعاون بين جمعيات المحاسبين والمراجعين الخليجية ودعم أعضائها مهنياً وفي الوظائف المتاحة لدى الدول الأخرى.

كما دعا الملتقى إلى تفعيل دور هيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية وتقديم مقترحات لتطوير التشريعات التي تمكنها من القيام بأعمالها، كما حث الملتقى الجهات الرسمية المعنية بالمهنة على تبني تطبيق برنامج جودة الأداء المهني وتبني مبادرة موحدة لتطوير المهنة خليجياً لتواكب المستويات العالمية وكذلك حث المؤسسات الأكاديمية والمهنية لبناء تكامل تعليمي مهني وثيق قوامه البحث العلمي ونقل المهارات وخلق الكفاءات المتميزة

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ملتقى المحاسبين بدول مجلس التعاون الخليجي، تحت عنوان «تحديات وتطلعات» والذي يُعد أول تعاون وتنسيق بين جمعيات مجتمع مدني خليجية بعد انقطاع دام عدة سنوات.

وشارك بالملتقى كل من الدكتور أحمد المغامس الأمين العام للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، والدكتور علي عويد رئيس لجنة المراقبين القانونيين بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، والدكتور فالح العازمي رئيس اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية، والسيد صالح بن عبدالله الفارسي الرئيس التنفيذي لشركة أساس للأعمال ممثلاً عن جمعية المحاسبين العمانية. وحضره على منصات زووم وفيسبوك وتويتر نحو 300 من المحاسبين القانونيين في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي بداية الملتقى طرح الدكتور أحمد المغامس عدة محاور هي: ضرورة موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات السوق المهني، ومساهمة الجمعيات في أعمال الترجمة والتأليف للكتب القائمة على المعايير المحاسبية العالمية، والالتزام بقواعد وسلوك وآداب المهنة وأهمها الاستقلالية في الرأي المهني في عدالة القوائم المالية، وتفعيل اللقاءات بين الجمعيات وتبادل الخبرات والمعارف، وأن تكون هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون هي حلقة الوصل بين جميع الجمعيات.

وفي كلمة له قال الدكتور هاشم السيد: إن الملتقى يأتي استكمالاً للجهود السابقة ويمهد الطريق من أجل تحقيق المزيد من النجاحات على صعيد العمل المشترك، وتأكيد أهمية توسيع المشاركات وتبادل الخبرات وتسهيل انتقال المعرفة للارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق في دول مجلس التعاون. وأضاف أنه يجب تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون، بما يساعد على تحقيق أهداف المهنة ومواكبة التطورات التي تشهدها على المستوى الدولي، كما أكد على ضرورة تفعيل دور هيئة المحاسبة والمراجعة ومنحها كافة الصلاحيات في العمل على تطوير مهنة المحاسبة والمحاسبين في دول مجلس

## خلال مشاركتها في ندوة " دور مكاتب المحاسبة في نجاح النظام المالي لدى جهات القطاع العام والخاص" المحاسبين : بيانات مالية مدققة خارجياً لجميع الشركات



جمعية المحاسبين  
القانونيين القطرية



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية  
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

المقبولة على نطاق واسع لإعداد البيانات والقوائم والتقارير المالية، تتبع الشركات الدولية معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، والتي تم تعيينها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتعمل كمبدأ توجيهي للشركات غير الأمريكية التي تقوم بالإبلاغ عن بياناتها المالية. أما بالنسبة للشركات الأمريكية فتستخدم معايير المحاسبة الأمريكية (US GAAP).

وأوضح أن الهدف الأساسي من المعايير المحاسبية هو مواءمة السياسات المحاسبية المختلفة، والتي يتم استخدامها في إعداد التقارير المالية، ويمكن إعداد هذه التقارير من قبل مؤسسات مختلفة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى درجة معينة من الارتباك في وقت المقارنة، وهذا هو المكان الذي تأتي فيه معايير المحاسبة الدولية.

وأشار العويد خلال الندوة إلى أن الهدف من المعايير المحاسبية هو وضع معيار للسياسات، وهذا سيسهل المقارنة فيما يتعلق بالتقارير المالية بين الشركات المختلفة، مبيناً أن أهداف المحاسبة الدولية تتلخص بنقطتين أساسيتين لتسهيل فهم الهدف الرئيس للمعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بعرض القوائم المالية والتقارير المالية في جميع البلدان في العالم بما في ذلك الولايات المتحدة:

صياغة ونشر معايير المحاسبة العامة الواجب مراعاتها في

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومكتب إرنست آند يونغ قطر، ندوة " دور مكاتب المحاسبة في نجاح النظام المالي لدى جهات القطاع العام والخاص". وتناولت الندوة العديد من الموضوعات حول دور مكاتب التدقيق في تعزيز شفافية البيانات المالية لدى القطاعين العام والخاص، أبرزها : دور مكاتب المحاسبة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتعزيز معايير الشفافية والحوكمة وأهمية المعلومات المحاسبية في جودة التقارير المالية وكذلك دور النظم المحاسبية ضمن منظومة المستقبل الرقمي ومدى تأثيرها على تطوير الأداء في الشركات والمؤسسات.

واستعرض مدير عام مكتب الواحة لتدقيق الحسابات الدكتور علي العويد معايير المحاسبة والهدف الأساسي من المعايير المحاسبية والتدقيق ومعايير التدقيق ومسؤوليات المدقق الخارجي حول تدقيق البيانات المالية وكذلك دور المدقق الخارجي في تعزيز معايير الشفافية والحوكمة.

وأوضح العويد أن معايير المحاسبة هي مجموعة مشتركة من المبادئ والمعايير والإجراءات التي تحدد أساس سياسات وممارسات المحاسبة المالية، تعمل على تحسين معايير المحاسبة شفافية التقارير المالية في جميع البلدان، وتشكل المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا مجموعة المعايير المحاسبية



- **العويد :** المعايير المحاسبية تستهدف موائمة السياسات المحاسبية المستخدمة في التقارير المالية
- العمل على تحسين وتنسيق معايير وإجراءات المحاسبة التنظيمية المتعلقة بعرض القوائم المالية



- **السيد :** تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مهم للغاية كونها متفق عليها عالمياً
- مكاتب المحاسبة تحقق معايير الشفافية في العديد من الجوانب

تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تكتشف دائماً الأخطاء المادية في حالة وجودها .

إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، يقوم المدقق الخارجي بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أن المدقق الخارجي:

يقوم بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأيه.

فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض

عرض القوائم المالية وتشجيع قبولها ومراقبتها في جميع أنحاء العالم.

العمل على تحسين وتنسيق معايير وإجراءات المحاسبة التنظيمية المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وقال إن التقييم والفحص الموضوعي للبيانات المالية للشركة يأتي للتأكد من أن السجلات عادلة ودقيقة، حيث يعتبر التدقيق مراجعة مالية تقوم بفحص السجلات المالية لتحديد دقتها ومطابقتها للقواعد المعمول بها وخصوصاً معايير التدقيق الدولية والمعايير المحاسبية المقبولة والأنظمة والقوانين، كما يشترط القانون أن جميع الشركات العامة يجب أن يكون لها بيانات مالية مدققة خارجياً، أما الشركات الأخرى فليس من الشرط أن تمتلك ذلك.

#### تدقيق البيانات

وفي تناوله لمسئوليات المدقق الخارجي حول تدقيق البيانات المالية، بين العويد أنها تأتي للتأكيد على أن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأي المدقق الخارجي. وأشار إلى أن التأكيدات المعقولة هي

في الأخير إلى حدوث الأزمات المالية، ومثال ما حدث لشركة التدقيق اندرسون وممارستها للتضليل في القوائم المالية لشركة انرون للطاقة. وهذا ما جعل معظم الدول تتبنى مبادئ حوكمة الشركات لتفادي الوقوع في مثل هذه الأزمات والاختلالات من خلال مجموعة من الآليات أهمها: التدقيق الخارجي.

ومن المنظور المحاسبي يسير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية. وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً.

وقال إن نظام حوكمة الشركات يجب أن يضمن نشر المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب والمتعلقة بالجوانب المهمة بالشركة، وخاصة فيما يتعلق بالوضعية المالية للشركة، النتائج المحققة، المساهمات وحقوق الملكية، وأسلوب حوكمة هذه الشركة.

#### انعكاس التدقيق الخارجي على حوكمة الشركات:

يجب أن تتوفر في شخص المدقق الخارجي بعض المؤهلات وهي: وجود مستوى عالي من الأخلاق، النزاهة والشرف والأمانة، الشجاعة، الشخصية المتميزة والقدرة على التواصل والحوار، روح النقد ودقة الملاحظة والقياس، برودة الأعصاب والهدوء والتحلي بالمرونة والصبر، كما يجب أن تتوفر فيه المؤهلات العلمية والعملية: الخبرة المهنية الكبيرة في مجال التدقيق والمستوى التعليمي العالي والجيد. ويجب أيضاً أن يتمتع بالاستقلالية التامة أثناء تأدية مهمته، والذي يضمن هذه الاستقلالية في شركات المساهمة هو لجنة التدقيق التي يجب أن تكون هي أيضاً مستقلة من خلال انبثاقها من مجلس الإدارة، كل هذا حتماً سيؤدي إلى تعزيز حوكمة الشركات من خلال العناصر التالية:

زيادة درجة الموثوقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية: إن المدقق الخارجي يقوم كما هو معروف بتدقيق القوائم المالية ويبيد رأي فني محايد وموضوعي فيها، حيث يجب على السؤال الجوهرية التالي: هل أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للمرجعية المحاسبية والقوانين المعمول بها أم لا؟ ولهذا تكون مسؤولية كبيرة أمام مستخدمي القوائم المالية ويكون

إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة. تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.

الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية.

تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض العادل.

وحول دور المدقق الخارجي حول تدقيق البيانات المالية: بين العويد أن الهدف الأساسي من التدقيق الداخلي هو تقديم رأي لمستخدمي البيانات المالية حول فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للشركة وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق (IFRS & US GAAP)، مضيفاً إلى أن تقرير مدقق الحسابات يعطي ويعطي تقرير مدقق الحسابات مصداقية للبيانات المالية، والمدقق مستقل عن الإدارة ولديه وجهة نظر موضوعية ويمكنه تقديم تقرير عن أنشطة الشركة دون تحيز أو تضارب في المصالح. وأوضح أنه بدون تقرير مدقق الحسابات ستكون البيانات المالية بلا معنى، لأن مستخدمي البيانات المالية لن يثقوا كثيراً في البيانات المالية الصادرة عن الشركة المنحازة بطبيعتها وحتى يقوم المدقق الخارجي من أداء مهامه وإبداء رؤية حول البيانات المالية فإنه يراجع مدى تطبيق الشركات لمعايير المحاسبة الدولية ومراجعة صحة ذلك التطبيق.

وقال إن هناك دوراً للمدقق الخارجي في تعزيز معايير الشفافية والحوكمة، موضحاً أن من بين أهم أسباب الأزمات المالية التي شهدتها العالم في العصر الحالي هو التضليل في القوائم المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية والمالية والتي من خلالها يتم اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم المالية. هذا التضليل أدى إلى زعزعة الثقة في الأسواق المالية وعدم الوثوق في مصداقية التقارير والقوائم المالية المنشورة، كما أدى هذا في بعض المرات إلى انهيار تام للأسواق وإفلاس كبرى الشركات.

وقال العويد غالباً ما يكون سبب هذا تضارب المصالح بين أصحاب المصالح في الشركات، لهذا جاء مفهوم الحوكمة للحد من التلاعب والغش وهذا بالتواطؤ مع شركات المحاسبة والتدقيق التي ساهمت في التضليل في القوائم الدالية وقامت بالتستر على نشر المعلومات المحاسبية المغلوطة والتي أدت



المعايير كونها متفق عليها عالمياً ولها أهمية خاصة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث يقوم المدققون بالتحقق من تطبيق سلامة المعايير الدولية على قوائم المراجعة.

وأضاف أن مكاتب المحاسبة تحقق معايير الشفافية من عدة جوانب، حيث أن شخصية المحاسب يجب أن يبدي رأيه في البيانات المالية المدققة وخلوها من أية أخطاء وبالتالي يجب أن يكون الرأي شفاف ونزيه وأن يكون المدقق مستقل عن إدارة الشركة وأن يكون لديه منهجية منبثقة من الأسس التي تقوم عليها المعايير الدولية للمحاسبة.

ولفت أن أهمية المعلومات المحاسبية في جودة التقارير المالية، وهناك قائمة من بنود القائمة المالية تستهدف العمل على تحقيق جودة المعلومات من خلال تطبيق تلك المعايير على البيانات المالية التي يتم تدقيقها.

وتناول السيد أهمية تطبيق النظم المحاسبية ضمن المستقبل الرقمي وهي تسهل عمليات التدقيق على النظم المحاسبية للشركات والمؤسسات ويتم تغذيتها بالبيانات المالية، مشيراً إلى التعرف عن مدى تأثير النظم المحاسبية على تطوير الأداء في الشركات والمؤسسات، حيث يتم تقليل الأخطاء البشرية وتحليل الواقع وتوقع مسار السوق في المستقبل.

وبين أن الشركات تمكنت كذلك من توقع مدى تأثر الكوارث مثل كوفيد 19 على الشركات والآثار المستقبلية سواء إيجابية أو سلبية على الشركات والسوق ككل.

### مفهوم التحول الرقمي

يُعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية والشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها.

### فوائد التحول الرقمي

التحول الرقمي له فوائد عديدة منها : أنه يوفر التكلفة والوقت والجهد بشكل كبير ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، ويعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات. خاصة في ظل وجود معاملات محاسبية ضخمة والتي يصعب تسجيلها يدوياً كما تزداد احتمالات الأخطاء في حالة تسجيلها يدوياً. ويساعد التحول الرقمي في الحصول على تقارير متنوعة بسهولة وبسرعة وأكثر دقة ويقلل من حجم الأخطاء.

تقريره محط اهتمام جميع المستثمرين في السوق المالي. فمن خلال هذه المهمة التي تضمن لمستخدمي القوائم المالية مدى صحة وصدق المعلومات المحاسبية الواردة فيها، وتزداد ثقتهم فيها وتجعلهم يتخذون قراراتهم على أسس وقواعد سليمة، وهذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات من خلال توفير معلومة صادقة وشفافة لجميع الأطراف المعنية.

وقال إن الإفصاح هو الكشف عن المعلومات التي تهم جميع المستثمرين وكافة الجمهور، فهو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الأطراف والفئات الخارجية عن الشركة بحيث تفيد في اتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة. ومن خلال هذا التعريف البسيط يتبين لنا أن الإفصاح المحاسبي له هدف رئيسي هو كشف ونشر جميع المعلومات المحاسبية التي قد تؤثر في قرارات مستخدمي القوائم المالية، ولهذا يمكننا القول أن المدقق الخارجي من خلال تقريره الذي يبين فيه مدى التزام الشركة محل التدقيق بالمرجعية المحاسبية المطبقة التي تلزم جميع الشركات بالإفصاح عن كل المعلومات سواء كانت جيدة أو سيئة، يكون قد ساهم في إرساء مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات ألا وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، حيث أن المدقق الخارجي مطالب ببذل كل العناية المهنية اللازمة لتكوين رأي موضوعي ومحايد وعدم التستر على بعض المعلومات التي لا تريد بعض الشركات الإفصاح عنها لأنها يمكن أن تؤثر على أسعار أوراقها المالية في السوق، مثل ما حدث مع شركة التدقيق العالمية آرثر أندرسون التي تسترت على بعض المعلومات المحاسبية التي أخفتها الشركة الأمريكية العملاقة انرون، حيث أدى هذا في الأخير إلى انهيارهما.

أي أنه يوجد مساهمة للتدقيق الخارجي في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات، فالمدقق الخارجي باعتباره شخص مستقل عن الشركة يقوم بإبداء رأي فني، موضوعي ومحايد حول القوائم المالية، فهو يقوم بمهمة تضمن الشفافية والمصداقية في هذه القوائم، وعلى أساسها يتخذ مستخدمو القوائم المالية قراراتهم. أي أن التدقيق الخارجي أداة من أدوات حوكمة الشركات ويساهم في إرساء مبادئها من خلال الزيادة في مصداقية وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وزيادة مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات.

### جودة التقارير

ومن جانبه، أشار الشريك المساعد في مكتب إرنست آند يونغ في الدوحة أحمد السيد إلى أن دور مكاتب المحاسبة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية مهم للغاية كونه تقوم بتطبيق تلك



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية  
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION



لتحسين البيئة التشغيلية للمشاريع والعمل على تطوير قدرات المبادرين

## «المحاسبين»: قرض حسن لدعم المبادرين المتضررين من الأزمة

الوطني لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ملياري دينار، ووضعت قانون شامل لعمل الصندوق ووضع الهيكل الإداري والمؤسسي له.

وقد واجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أزمة كبيرة بسبب تفشي فيروس كورونا وتراجع الدعم الحكومي ما أدى إلى تضرر شريحة كبيرة من المبادرين في هذا الخصوص، وما أدت إليه من تراجع للطلب وإغلاق وحظر جزئي أثر بشدة على نسبة كبيرة من تلك المشروعات وتحديداً فيما يتعلق بتمويل بند الرواتب والإيجارات وهو الأمر الذي جعل الحكومة تفكر جدياً في توفير مظلة قانونية وتشريعية تحمي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أكدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أكثر القطاعات الداعمة للاقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، كما أنها من بين الآليات التي تعتمد عليها العديد من الدول لتحسين مستوى الصادرات لديها وتوظيف المزيد من العمالة في مختلف القطاعات.

وقد دعمت الكويت هذا القطاع، كونه يخفف الضغط على بند الرواتب في الميزانية من ناحية ويفتح الباب واسعاً أمام الشباب للدخول في العمل الحر بدلاً من الوظيفة الحكومية التي تعاني تضخماً، ناهيك عن ارتفاع وتيرة البطالة المقنعة. وفي إطار هذا الاهتمام، قامت الكويت بتأسيس الصندوق

حل أزمة التمويل وضعف رأس المال وقلة المبيعات  
من خلال دعم مبيعات أصحاب المشاريع

دراسة شاملة لأوضاع الأسر التي عانت من  
تداعيات كورونا

إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم الحكومية، مثل «الرسوم الجمركية والتخليص الجمركي، الرسوم العمالية في الشؤون والتأمينات»، بالإضافة إلى الرسوم البنكية لفترة سنة.

العمل على صياغة اللائحة التنفيذية لقانون الإفلاس لحماية أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من كل أنواع الدائنين.

ومع تجدد الأزمة مرة أخرى مع القرارات الحكومية الأخيرة والتي بموجبها تم إغلاق بعض الأنشطة مثل الصالونات والنوادي الصحية والأنشطة الرياضية، فإن جمعية المحاسبين تطالب بما يلي :

العمل على تعويض أصحاب تلك المشروعات الذين تضرروا من تداعيات الأزمة خاصة ما يتعلق ببند الايجارات والرواتب. مع الأزمة المالية التي تمر بها الميزانية العامة للدولة من عجز مالي مزمن وشح للسيولة، تقترح الجمعية تشديد الاشتراطات الصحية على تلك الأنشطة وتجنب الإغلاق الشامل في ظل الأوضاع الراهنة.

الاسراع بانجاز حزمة التشريعات القانونية الهادفة لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديداً : قانون ضمان التمويل الحكومي والقانون المنظم للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يهدف لمساعدة أصحاب المشروعات الجادين في العمل.

تقترح الجمعية بضرورة توافر بيانات شاملة وجامعة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعاني بعض القطاعات قصوراً في البيانات حولها .

ومنذ بدايات الأزمة، كان لمنظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في دعم ومؤازرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحمايتها في مواجهة تداعيات أزمة كورونا بشكل عام وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشكل خاص، حيث أبدت موقفاً واضحاً في دعم مطالب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في :

- قيام الجمعية من خلال خبراءها المتخصصين بجمع البيانات وتحليلها لكل القطاعات الاقتصادية التي تضررت من تداعيات الأزمة وسيتم نشر تلك البيانات بعد تحليلها والتوصل إلى نتائج عملية ولمموسة بشأنها .

- حل أزمة التمويل وضعف رأس المال وقلة المبيعات من خلال دعم مبيعات أصحاب المشاريع وأن يكون لهم حصة في مناقصات الدولة بمختلف القطاعات.

- حماية الأسر وأبناءهم من تداعيات أزمة كورونا، حيث يعتمد الكثير من الكويتيين في أرزاقهم على مدخولهم من المشاريع التي قاموا بتأسيسها ووضعوا مدخراتهم فيها .

#### المشروعات الصغيرة

دعم مطالب أكثر من 180 كويتي من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذين حددوا مطالبهم في استبيان أجرته شركات بحثية متخصصة بداية الأزمة وتتمثل تلك المطالب في:

تمويل (قرض حسن) لدعم تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مع توفير فترة سماح للسداد لا تقل عن سنة .  
تجميد المطالبات القضائية، على سبيل المثال «إيجارات، شيكات، فواتير، مطالبات عمالية» لفترة سنة .

إعادة جدولة الديون المصرفية والقروض الممنوحة من جهات التمويل لمن يعاني من هذا العبء المادي .

ضرورة أن يكون لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حصة محددة في مناقصات الدولة

إعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من الرسوم الجمركية والرسوم العمالية

## ضمن اقتراحات قدمتها "المحاسبين" خلال لقاء معالي وزير التجارة الأسبق تأسيس وحدة المحاسبين القانونيين تابعة لوزارة التجارة والصناعة



التقى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية الأسبق فيصل عبد الرحمن المدلج بوفد ممثلي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حيث أكد الوزير أهمية العمل على تعزيز التعاون بين الوزارة وجمعية المحاسبين كونها من أهم الجمعيات المهنية التي تعزز دور مهنة المحاسبة والمراجعة في الواقع الاقتصادي. وقد تقدمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بمجموعة من المقترحات والمبادرات والتوصيات المهنية المحاسبية والاقتصادية التي من شأنها تطوير الأداء الاقتصادي. وتستعرض «المحاسبون» تلك التوصيات فيما يلي :

وستمول نفسها ذاتياً، من خلال الرسوم المتوقع تحصيلها والمقدر بحدود 7.5 ملايين دينار من حوالي 300 ألف شركة تقريباً من إجمالي الشركات المرخص لها من قبل وزارة التجارة والصناعة والبالغة 400 ألف شركة تقريباً. تلزم الوحدة الشركات بالمعايير الفنية والمهنية والأخلاقية والتي بدورها تدعم تطوير الأفراد والمؤسسات والمجموعات المختلفة ذات العلاقة بالعمل التجاري وتزويد الشركات بما يلزم لتحقيق القدرات الاقتصادية التي تمكن منشأتها من الاستمرار في العمل على المدى الطويل وذلك من خلال

### أولاً : تأسيس وحدة المحاسبين القانونيين تتبع وزارة التجارة والصناعة:

الهدف من تأسيس وحدة للمحاسبين القانونيين تابعة لوزارة التجارة والصناعة لتكون منظم رقابي على البيانات المالية المقدمة من الشركات المرخصة التابعة لوزارة التجارة والصناعة، لضمان سلامة البيانات المالية المقدمة من قبل الشركات وأنها مدققة بشكل سليم، للحفاظ على مالية الدولة في حال تطبيق ضريبة القيمة المضافة. كما أن الوحدة لن تحمل خزينة الدولة أية أعباء مالية،

المعارف والإرشادات التي تقدمها الوحدة.

تقوم الوحدة بمراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة، المراجعة وتنظيم دورات التعليم المهني المستمر بالتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ووضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة على أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الأنظمة ذات العلاقة بالمهنة.

وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية والتفتيش للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقييد بأحكام النظام ولوائحه.

إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.

المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما.

تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المنظمة لتنظيم مهنة مراقبي الحسابات وإعداد سجلات المحاسبين وقيدهم والإشراف على أعمالهم.

تأسيس وحدة المحاسبين القانونيين يأتي بعد إقرار القانون رقم 103 لسنة 2019 بشأن مزاولة مهنة مراقبي الحسابات ولائحته التنفيذية، نظراً للحاجة إليها لتنظيم وتفعيل القوانين واللوائح الخاصة بأعمال المهنة، حيث أن الرخص التجارية إلى مستوى الدولة تبلغ 400 ألف رخصة تجارية تقريباً، وأكثر من نصفها خاضع لتقديم بيانات مالية مدققة في الوقت الحالي وفي حال إقرار الضريبة سيحتج على جميع أنواع الشركات تقديم بيانات مالية مدققة.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مستعدة لتقديم كل ما يلزم من أعمال وغيرها والذي من شأنه أن يؤثر إيجاباً على الاقتصاد الكويتي.

إنشاء الوحدة سيكون لها العديد من الآثار الإيجابية على الاقتصاد الكويتي متمثلة في:

**دقة وجودة البيانات المالية.**

الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقوانين الدولة.

استمرارية أعمال الشركات وتطورها.

خفض القضايا والنزاعات المالية المنظورة أمام القضاء بواقع 50 بالمائة على أقل تقدير، وذلك بعد مرور ما يقرب من 3 سنوات من إنشاء الوحدة وبدء عملها.

ينتج عن تأسيس الوحدة رفع ترتيب الكويت في المؤشرات العالمية الخاصة بالتنافسية الاقتصادية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### الهيكل التنظيمي للوحدة:

يتكون الهيكل التنظيمي للوحدة من 6 لجان فنية تتضمن: لجنة الاختبارات، ولجنة القيد، ولجنة التظلمات، ولجنة التأديب، ولجنة الأداء المهني، ولجنة معايير المحاسبة والمراجعة، ستكون وظيفتها القيام بإعداد المعايير والقواعد العامة التي تنظم المهنة، بما في ذلك وضع وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة ووضع وتطوير قواعد سلوك وآداب المهنة وتنظيم برنامج الزمالة ومراقبة الأداء.

يضم الهيكل التنظيمي للوحدة كذلك منصب رئيس الوحدة ويندرج تحته: إدارة التفتيش وإدارة التسليم والمراجعة والإدارة الفنية والقانونية وإدارة مراقبي الحسابات وإدارة الدراسات والتدريب.

الوحدة ستساهم بشكل إيجابي في تعديل الوضع الاقتصادي لدولة الكويت وتطبيق القوانين واللوائح الخاصة بها، كما ستعمل الوحدة بارتفاع جودة القراءة الاحصائية للشركات الغير الخاضعة لهيئة أسواق المال ويبين مدى متانة القطاع الخاص بصورة أكثر مصداقية وتحليلية.

### ثانياً: ثغرات قانونية في تنظيم الاسواق غير المنظمة:

هناك عدد من الموضوعات التي تعاني ثغرات قانونية وتحتاج إلى معالجة سريعة تتمثل في:

الأسواق الغير منظمة في دولة الكويت: والتي لها عمليات تجارية كبيرة العدد والقيمة ولكنها خارج التنظيم القانوني وخارج دائرة الاقتصاد الكويتي مثل العمليات التجارية الإلكترونية الفردية (الانستغرام) وإعلانات المؤثرين (الانفلونسرز influencers)، وترى الجمعية أن يتم إنشاء لجنة مكونة من أعضاء من الجمعية وبعض موظفين ومستشارين ووزارة التجارة لبحث حجر الأساس لهذه الحزمة

تطوير بعض القوانين الاقتصادية والتجارية  
والمهنية التي تحقق اهداف الوزارة

ثغرات قانونية في تنظيم الاسواق غير  
المنظمة تحتاج إلى معالجة سريعة

- تجارب الدول ومن أهم القواعد المقترحة التي يمكن ان تساعد في معالجة عجز موازنة دولة الكويت والمساعدة على تنمية مواردها والرقابة على مصاريفها ومن اهم هذه القواعد المحاسبية المقترحة :
- استحداث ادوات مالية محاسبية وقانونية تساعد على تطوير نظام التحاسب المالي المركزي.
- تطوير نظام تحاسب مركزي بهدف الرقابة على السيولة لجميع الوحدات الادارية بالدولة سواء وزارات او جهات مستقلة او الشركات المملوكة للدولة او مكونات احتياطي عام او احتياطي اجيال قادمة.
- تفعيل نظام مقاصة ومنصة التحاسب المركزي لجميع مصاريف وايرادات الدولة وحسابات العهد والامانات من خلال نظام المقاصة المركزية.
- اجراءات قيود محاسبية مركزية وقيود تسويات تحقق الوفورات النقدية للسيولة وتحفظ حقوق الدولة المالية من التقدم وتحمي حقوق الدائن والمدين وتساعد على جعل الكويت مركز مالي.
- يساعد هذا التطوير في المحافظة على حقوق الدولة التجارية ويمكن تلخيص اهميتها بعمل قائمة دورية مركزية مثل Cash Flow Statement .
- يهدف تفعيل هذه المقترح لتوحيد العديد من الاليات المهنية المحاسبية والتي تعالج عجز السيولة ويهدف لتنمية موارد الدولة المالية.

#### **رابعاً : قيام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تدريب وتأهيل موظفي وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة للوزارة في مجال المحاسبة:**

الجمعية لديها من الإمكانيات التي من خلالها يمكنها المساهمة في تطوير وتأهيل موظفي الوزارة في مجال المحاسبة والارتقاء بالدور الذي يقومون به من أجل تطوير معدلات الإنجاز بها.

#### **خامساً : برنامج التعليم المستمر لمراقبي الحسابات**

والذي أشار من خلاله إلى أن القانون رقم 103 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية التي نصت في المادة 10 منها على « مراقب الحسابات تطوير قدراته المهنية والحرص على التدريب المستمر وفقاً لدليل بيانات التعليم الدولية التي تصدر من الاتحاد الدولي للمحاسبين وفقاً لأحدث الإصدارات، وتنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية آلية وكيفية تطوير مراقب الحسابات بعد اعتماده من الوزارة على أن تقدم الجمعية تقريراً سنوياً بذلك».

من القوانين لتغطية هذه الثغرات و بحث أي ثغرات قانونية أخرى.

العضو المستقل: فكرة العضو المستقل في الشركات المساهمة سيساعد على جعل الشركات أكثر شفافية وحوكمة. الملاحظ في دولة الكويت أن "العضو المستقل" غالباً ما يكون غير مستقل جوهرياً أو ليس لديه الخبرة المالية والاقتصادية المطلوبة. وأسوء بباقي الدول المطبقة للعضو المستقل تقترح الجمعية إنشاء سجل للأعضاء المستقلين يكون في عهدة وزارة التجارة أو هيئة أسواق المال. على أن يتم فحص استقلالية الأعضاء المستقلين وخبراتهم المالية.

**التمويل الجماعي :** عمليات التمويل الجماعي قد زادت في الآونة الأخيرة على مستوى المؤسسات أو مستوى العمليات. و بدأت الدول في وضع قوانين لتنظيم عمليات التمويل الجماعي وكانت السعودية قد أقرت القانون في بداية 2021.

#### **ثالثاً : تطوير بعض القوانين الاقتصادية والتجارية والمهنية التي تحقق اهداف الوزارة:**

- الزام الشركات والمؤسسات التجارية والتجار بإمساك دفاتر محاسبية الكترونية أو دفاتر منتظمة مسجلة بهدف تحقيق افضل رقابة محاسبية وحماية لأصول الدولة وحقوق المواطنين ويتم ذلك من خلال الزام تلك الشركات والمؤسسات بإمساك دفاتر محاسبية الكترونية تبين استمرارية التسجيل الحقيقي والرقابي بهدف ضمان استمرار التزام التجار بأن تكون التجارة حقيقية ونظامية حسب ما جاء بقانون التجارة الكويتي رقم (68) لسنة 1980، وهذه التوصية تحقق حماية الاموال العامة والخاصة.

- الزام الشركات والمؤسسات التجارية والتجار بتعيين مراقب الحسابات بموافقة كتابية مسبقة ومثبتة بالسجل التجاري والموقع الالكتروني كحماية مباشرة ومستمرة ورقابة لأصول وحقوق البنوك والدائنين والشركاء والمساهمين من التأسيس الوهمي للشركات والمؤسسات بهدف امكانية طلب اي تقرير رقابي من مراقب الحسابات عن المركز المالي بهدف تحقيق افضل رقابة علماً بأن هذا المقترح يحقق الاهداف الرقابية لقانون التجارة الجديد رقم (1) لسنة 2016.

- اقتراح تطوير قوانين وقواعد تنفيذ الميزانية بما يحقق اهداف توفير السيولة والرقابة المالية (تطوير نظام الاوراكل المحاسبي). حيث من الثابت انه لما لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من خبرة وممارسة ومعرفة



- وقد أعدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خطة التدريب للتعليم المستمر لمراقبي الحسابات المطلوبة لعام 2021 والتي تضمنت :
- عدد ساعات التدريب المطلوب حضورها من مراقبي الحسابات بواقع 30 ساعة تدريبية.
  - تركيز البرامج التدريبية على تحقيق الأهداف المطلوبة المنصوص عليها، على أن يتم تقسيم البرامج التدريبية إلى 6 مراحل رئيسية تبدأ من 31 يناير وتنتهي في 9 ديسمبر من عام 2021.
  - تعقد الدورات التدريبية في مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ويحصل المتدرب على شهادة معتمدة، بعد استيفاء عدد ساعات الحضور.
- سادساً : تنظيم المهنة في السوق وتنظيم العمل بين الوزارة والمكاتب المحاسبية:**
- تعاني هذه المهنة من عدم الاهتمام نظراً لوجود عدة ظواهر غير طبيعية لا تليق بسمعة دولة الكويت أن تتردى على هذه المهنة الى هذا المستوى، ومن هذه الظواهر :
- الاعلانات في الصحف الاعلانية مما يضر بالمهنة ضرراً كبيراً.
- قيام بعض مكاتب التدقيق بزيادة رأس مال الشركات بمبالغ خيالية من الف دينار وخمسون الف دينار الى مليون و خمسة ملايين وحتى عشرة ملايين دينار، وهذه الشركات لا تملك ما قيمته خمسون الف دينار من الاصول، بغرض ان تقوم هذه الشركات بدخول المناقصات الحكومية والنفطية والخاص مما يضر بالاقتصاد الكويتي.
- تطوير نظام تقديم الميزانيات بين الوزارة ومكاتب التدقيق بحيث أن يكون اصدار الميزانية يتم ارسالها الى الوزارة والشركة في نفس الوقت.
- سابعاً : عقد اختبارات القيد في سجل مراقبة الحسابات :**
- تقوم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتنظيم دورة تشييطية للمتقدمين لاختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات والتي تعد من الدورات التي تهم شريحة كبيرة من شاغلي الوظائف المالية في كافة قطاعات الدولة، وتحقق للحاصلين عليها خبرات مهنية في مجال مزاوله مهنة مراقبة الحسابات.



وتمثيلها ولما للوزارة من امكانية الاستفادة من دور جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وخبراتها الشاملة بجميع القطاعات التجارية والمحاسبية كان هذا المقترح من خلال:

- اقتراح بإيجاد بروتوكول مهني يحقق تعاون ومرونة تجارية للشركات والمؤسسات المالية بهدف تقديم اعمال خبرة محاسبية متخصصة من قبل الجمعية او من خلال ايجاد لجان مهنية متخصصة فيما بين الوزارة والجمعية بشتى المجالات المهنية والبحثية لتطوير الاقتصاد الكويتي.
- تقديم دراسات محاسبية متخصصة تدعم آراء الوزارة في مشاريع القوانين والخطط الاستراتيجية بالدولة مثل طرق تطوير البورصة ونظم المحاسبة الحكومية ومقترحات تعديل قانون الشركات التجارية.
- تقديم تقارير محاسبية متخصصة للدولة والسلطة التشريعية والتنفيذية وكذلك للشركات والمواطنين عند الطلب من الجمعية وهي تقارير مهنية متخصصة تدعم القرار الاستثماري وتساعد على تخفيض الابعاء والرقابة وتنمية الموارد المالية للموازنة المالية للدولة.

**عاشراً : تطوير آليات رقابية تحقق اهداف وحدة التحريات المالية:**

تقترح جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بهدف تفعيل وتحقيق الرقابة المالية على الشركات والمؤسسات المالية بجواز مراقب الحسابات للشركات في حالة وجود اي استفسار او تحويلات يمكنها ان تستفسر عنها وعن طبيعتها القانونية والمحاسبية وتقديم تقرير محاسبي رقابي للجهات المختصة يساعدها في تحقيق اهدافها.

**ثامناً : أهمية اللجنة الاستشارية لهيئة المحاسبة والمراجعة الخليجية بالإسهام في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة الخليجية:**

هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي انشئت في عام 1998 بقرار صادر من قادة دول مجلس التعاون، وكان أول اجتماع لمجلس ادارته الهيئة عام 2001، وفي عام 2018 تم ضم الهيئة تحت مظلة الأمانة العامة وتم تغيير مجلس الإدارة إلى لجنة استشارية تقدم المشورة الفنية للجنة التعاون التجاري والأمانة العامة لإعطاء الرأي الفني للموضوعات التي تحتاج إلى رأي مهني.

وكان للهيئة الكثير من المكتسبات والانجازات واسمها يشار اليه في كل المحافل الدولية، وایمانا بتحقيق رسالتها في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة الخليجية وفق أفضل الممارسات الدولية، كما أنها عضو في الاتحاد الدولي للمحاسبة IFAC ومشاركة في اجتماعاته السنوية.

كما أن الوزارة كان لها دوراً إيجابياً في دعم المواضيع المشتركة مع الهيئة، وكذلك دعم كل ما من شأنه الارتقاء وتطوير المهنة في دول المجلس تحت مظلة الهيئة. ونأمل من الوزارة أن تقوم بتقديم الدعم للهيئة لتحقيق الاهداف التي انشأت من أجلها لخدمه المهنة والمهنيين للصالح العام.

**تاسعاً : تطوير مركز الخبرة المحاسبية واعمال الخبرة وتقييم النظم المالية بالقطاع الخاص والحكومي وتصفية الشركات والمؤسسات المالية:**

بالاطلاع على الدور والاهداف الاستراتيجية للوزارة الذي يهدف الى تنظيم المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية



## ضمن الدور الكبير لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة الغزو العراقي الغاشم دعم وتأييد للشرعية في كافة المحافل الدولية والإقليمية



وقد تمكنت الجمعية من الدعوة لعقد اجتماع طارئ لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في مدينة أبوظبي خلال نوفمبر عام 1990، وتم خلال الاجتماع اتخاذ عدد من القرارات أبرزها: نقل مقر اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب من بغداد إلى القاهرة، كما تم تعيين عبدالعزيز حجازي أميناً عاماً للاتحاد.

وبين أن اجتماع المحاسبين والمراجعين العرب أرسل برقية إلى سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، طيب الله ثراه، ندد فيها بالغزو العراقي وتأييد الشرعية الكويتية، بالإضافة إلى برقية باسم رئيس الاتحاد إلى الأمين العام للأمم المتحدة لدعم الشرعية الكويتية. ولفت إلى أن من بين الأدوار المهمة التي قامت بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أنها ساهمت بعد الغزو بدراسة طريقة احتساب التعويضات من الغزو العراقي، مبينا أنه تم اختيار مقر الجمعية كمقر لتعبئة النماذج للمتضررين الكويتيين من الغزو العراقي.

احتفت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية باحتفالات الكويت بأعيادها الوطنية، والتي تحل ذكراها في 25 و26 فبراير من كل عام.

وبهذه المناسبة، تقدم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية، بأسمى آيات التهاني والتبريكات لصاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، ولسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد، ولأبناء الشعب الكويتي، بمناسبة الذكرى الثلاثين لعيد التحرير والذكرى الستين لعيد الاستقلال.

وبهذه المناسبة، أشار رئيس مجلس الإدارة فيصل الطبيخ إلى أن منظمات المجتمع المدني كان لها دور كبير في مواجهة الغزو العراقي الغاشم وتأييد الشرعية الكويتية في المحافل الدولية والمنظمات والاتحادات العربية والإقليمية، لافتاً إلى أن الجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تمكنت خلال فترة الغزو ومن خلال أمين سر الجمعية وقتها علي عامر الهاجري، من تأسيس مقر مؤقت لها في الإمارات.

## خلال مشاركتها في برنامج «كلوب هاوس» وبحضور ممثلي جمعيات النفع العام «المحاسبين»: خطة عمل متكاملة لإنقاذ الوضع الاقتصادي



شارك رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ عبر منصة كلوب هاوس في لقاء جمع ممثلين عن جمعيات النفع العام وعدد من أصحاب المشاريع والمهتمين بالشأن الاقتصادي، حول « دور جمعيات النفع العام في الكويت في الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وشددت جمعية المحاسبين والمراجعين، على أهمية البدء بخطوات وحلول عملية لتنفيذ آليات الإصلاح المالي والاقتصادي، الذي ترجمته رؤية «كويت جديدة 2035» والتي يطمح المواطنون أن تكون نقلة نوعية وفعالة للاقتصاد الوطني ما ينعكس إيجاباً على أوضاعهم المعيشية وللأجيال القادمة. وتناول ممثل الجمعية خلال اللقاء الحلول المقترحة للخروج من أزمة العجز المالي الذي تعانيه الميزانية العامة للدولة وكيفية تحقيق الاستدامة المالية للميزانية.

وفي عرض للحلول المقدمة من جمعية المحاسبين لتقليص عجز الميزانية وتحقيق وفورات بها تعزز السيولة، أوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية فيصل عبد المحسن الطبيخ، عدداً من الحلول المحاسبية والتي تتمثل في: إعادة النظر في شروط الانتفاع بعقود أملاك الدولة العقارية ووضع شروط جديدة تتناسب مع الأسعار الحالية السائدة في السوق.

إعادة النظر في المشروعات التنموية المدرجة في خطط التنمية للدولة والتي لا تضيف قيمة مضافة للناتج المحلي وتشكل عبئاً على الميزانية.

تعديل قانون الزكاة للشركات المدرجة في البورصة والتي من شأنها تحقيق وفر للميزانية العامة للدولة، قدره 300 مليون دينار ما يعادل مليار دولار تقريباً.

إعادة النظر في التكلفة التقديرية للمشاريع التنموية المدرجة والتي عادة ما تكون أعلى من قيمتها الحقيقية.

سد المنافذ أمام الأوامر التغييرية التي تشهدها المشاريع الحكومية والتي تزيد من التكلفة الكلية للمشاريع من خلال تحديد الكلفة التقديرية بدقة للمشاريع.

تقليل المواصفات بالمشتريات الحكومية دون التأثير على الجودة وهو ما سيوفر الكثير من التكاليف الخاصة

بالبعثات الحكومية.

- معالجة تراجع التصنيف الائتماني للكويت من خلال تعزيز المصداقية المالية للدولة والعمل على الاسراع بتتويج مصادر الدخل، وذلك لمنع مزيد من التدهور في تراجع التصنيف الائتماني.

- إعادة هيكلة الميزانية العامة للدولة والبدء في تنفيذ برنامج التخصيص، والذي سيخفف العبء عن كاهل الميزانية العامة للدولة التي تعاني من تضخم كبير في الباب الأول المتعلق بالرواتب ويعزز في الوقت نفسه من دور القطاع الخاص في المشاريع التنموية.

- مراعاة أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات عند صدور أية قرارات صحية مراعاة أوضاعها متعثرة وأن تكون هناك دراسات متأنية لأثر تلك القرارات على الأوضاع الاقتصادية على تلك المشروعات.

الدفع قدماً بقانون ضمان التمويل المقدم من الحكومة، مع إجراء تعديلات عليه لإنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مخاطر التعثر والافلاس والسعي لإنقاذ القطاع الخاص من تلك المخاطر على المدى الطويل وتسهيل إجراءات

- الحصول على التمويل اللازم ووقف نزيف القضايا الذي يعانيه أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المحاكم، فلم يعد مقبولاً أن يكون مصير المبادرين السجن بعد إنفاق أموالهم في المشاريع الخاصة بهم.
- وقف مشاريع القوانين الشعبوية التي تدفع لمزيد من انهك الميزانية العامة للدولة والعمل على بلورة التشريعات والقوانين المطلوب إضافتها أو تعديل القائم منها بما يساعد على تحسين وتطوير بيئة الأعمال.
- الإسراع بتعزيز دور القطاع الخاص، وترجمة رؤية 2035 الرامية لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فليس معقولاً مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي بأقل من 30 بالمئة في الناتج المحلي، في وقت تسيطر فيه الحكومة على 70 بالمئة من الاقتصاد، ما يستدعي العمل على إعادة النظر في التوجهات الاستراتيجية للحكومة في دور القطاع الخاص.
- تطوير منظومة العمل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها أحد الوسائل الفعالة لتوظيف العمالة الوطنية وتعزيز دور القطاع الخاص باعتبارها شريك رئيسي في التنمية وليس مجرد شريك على الورق فقط.
- محاربة الفساد ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسد منافذ الهدر المالي وتفعيل دور الجهات الرقابية وإعادة النظر في بعض مواد القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقليص المزايا بين القطاعين العام والخاص لتشجيع خريجي الجامعات وأصحاب المؤهلات المتوسطة للدخول إلى حلبة العمل في القطاع الخاص، وذلك من خلال دراسة وافية وشاملة تراعي الاحتياجات المطلوبة والقدرات الفعلية للراغبين في العمل، مع العمل على تعزيز برامج التأهيل والتدريب للعمالة الوطنية في مختلف القطاعات.
- تكويت الوظائف الحكومية ومنع تشغيل غير الكويتيين في الوظائف التي يمكن أن تشغلها العمالة الوطنية مع منع إصدار التأشيرات للعمالة الأجنبية التي يوجد مثل لها في العمالة الوطنية.

### فصل الطبخ

- توفير 300 مليون دينار للميزانية عبر تعديل قانون الزكاة
- إعادة النظر في تسعير عقود الانتفاع بأموال الدولة ووضع أسعار جديدة للسوق
- وقف المشاريع التنموية التي لا تضيف قيمة مضافة للناتج المحلي
- سد المنافذ أمام الأوامر التغييرية التي تشهدا المناقصات الحكومية وتكبد المال العام خسائر فادحة
- تقليل المواصفات في المشتريات الحكومية دون أن يؤثر ذلك على مستوى الجودة
- معالجة تراجع التصنيف الائتماني عبر تعزيز سيولة الاحتياطي العام
- إقرار قانون ضمان التمويل لانقاذ المشاريع الصغيرة من التعثر
- تخصيص جزء من إيرادات صندوق الأجيال كحل مؤقت لسد عجز الميزانية
- تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية فمساهمات لا تزال دون مستوياته المأمولة
- إعادة هيكلة الميزانية وتنفيذ برنامج التخصيص باعتباره أولوية ملحة للخروج من الأزمة الحالية
- لا بديل عن محاربة الفساد ومكافحة غسل الأموال بآليات تشريعية وفنية

## للمرة الأولى وبالتعاون مع القوى العاملة ويستمر لمدة 9 أسابيع «المحاسبين»: تدريب وتأهيل 20 محاسباً حديثي التخرج لتهيئتهم للعمل في القطاع الخاص



عبد المحسن الطبخ أن التعاون بين الجمعية والقوى العاملة يعكس التوجه الحكومي الذي يهدف إلى دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية الكثير من الأدوات التي من شأنها تحقيق أهداف الدولة في إعادة التوازن في توزيع القوى العاملة الوطنية على قطاعات العمل الوطنية غير الحكومية. وأوضح أنه بناء على عقد الاتفاق الموقع بين الطرفين، فإن الجمعية ستقوم بتأهيل وتدريب عدد 20 خريجاً من المحاسبين

في إطار دورها المستمر في التواصل مع كافة الأطراف الفاعلة في المجتمع وحرصاً منها على تعزيز دورها في مجال المسؤولية المجتمعية بالتعاون مع كافة الأطراف المعنية، وقعت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مع الهيئة العامة للقوى العاملة، وللمرة الأولى، عقد تدريب وتأهيل لعدد 20 خريجاً من الباحثين عن العمل من المحاسبين حديثي التخرج في القطاع الخاص. وفي هذا السياق، كشف رئيس مجلس إدارة الجمعية فيصل





بيئة العمل واستخدامات المحاسبة في اتخاذ القرار ومحاسبة الشركات المتقدمة. وأشار إلى أن المرحلة الثالثة تتضمن التدريب التخصصي لمدة أسبوعين، وستركز على طبيعة العمل في القطاع الخاص وتتضمن أساسيات التدقيق وإعداد كتابة التقارير وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والمطابقة والالتزام. وبين أن المرحلة الرابعة تشمل التدريب المهني لمدة أسبوعين وتركز على معالجات المحاسبة المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية من خلال الإعداد لشهادة الزمالة المهنية الأميركية (محاسب مالي دولي معتمد CIFA) حيث يتم توفير الاختبار الخاص بها. ولفت أن المرحلة الخامسة هي مرحلة التقييم وتقام لمدة أسبوع واحد ويتم فيها تقييم مراحل البرنامج التدريبي من قبل المتدربين. مضيفاً ان المشاركين سيتم تنظيم تدريب ميداني لهم في اكبر مكاتب التدقيق المحاسبي لمدة 30 يوماً.

حديثي التخرج من حملة البكالوريوس لتنمية معارف ومهارات وسلوكيات العمالة الوطنية لتأهيلهم للعمل في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وقال الطيخ: أن المدة الزمنية للعدد هي 9 أسابيع، يتم تنفيذها على 5 مراحل رئيسية، تتضمن المرحلة الأولى تسجيل المتدربين المستوفين لشروط التدريب لمدة أسبوعين، بالإضافة إلى الإعداد والإرشاد ويتم خلالها عمل ندوات ومقابلات شخصية لشرح طبيعة البرنامج التدريبي وتحديد الحقوق والواجبات للمتقدمين وتكون بالتنسيق مع الطرف الأول لتحديد أسماء المتدربين والتأكد من مطابقة شروط التدريب.

ولفت أن المرحلة الثانية تتضمن التدريب التأسيسي لمدة أسبوعين، حيث يتم تدريب المشاركين على البرامج العامة والتخصصية والتي تشمل مهارات وأخلاقيات التواصل في



## تنظيم مهنة مراقبي الحسابات تخضع لقانون رقم 103 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية  
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION



هيئة تشجيع الاستثمار المباشر  
KUWAIT DIRECT INVESTMENT PROMOTION AUTHORITY

– التعاون بين جمعية المحاسبين وإدارة الشركات في وزارة التجارة لتنظيم المهنة

– مزاولة المهنة تتطلب أن يكون أن يكون المتقدم كويتي الجنسية وحاصلاً على الإجازة الجامعية في المحاسبة.

– عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين شرطاً لمزاولة المهنة بالإضافة إلى اجتياز إختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات

تأكيداً لدورها الداعم والمستمر لكافة الجهات الحكومية، والعمل على تزويدها بكافة البيانات التي تعزز من دور وقيمة مهنة مراقبي الحسابات، أرسلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كتاباً لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر يتضمن التعريف بأنشطة الخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات وكذلك الشروط والضوابط لمزاولة الأنشطة المحاسبية وتعريفها وكيفية مزاولتها وفقاً للقوانين واللوائح للمنظمة.

وقامت وزارة التجارة والصناعة بتقديم نبذة عن الدور الذي تقوم به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة في شأن تنظيم مهنتي المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: نشاط مزاولة مهنة مراقبة الحسابات:

تقوم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة (إدارة الشركات المساهمة) في تنظيم مزاولة مهنة مراقبة الحسابات في دولة الكويت من خلال القانون رقم (5) لسنة 1981 بشأن مهنة مزاولة مراقبة الحسابات والذي تم تعديله حديثاً بالقانون رقم (103) لسنة 2019.

لافتة أن مزاولة نشاط مهنة مراقبة الحسابات تتطلب، أن يكون المتقدم كويتي الجنسية وحاصلاً على الإجازة الجامعية في المحاسبة بالإضافة إلى عضويته في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية واجتياز إختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات، حسب الشروط والضوابط المنصوص عليها في القانون واللائحة التنظيمية.

### ثانياً: نشاط الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات:

بناء على صدور القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 من وزارة التجارة والصناعة في تاريخ 2020/11/23 بشأن لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات، أصبحت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية هي الجهة المشرفة والمنظمة لتأسيس وترخيص الشركات المهنية للخدمات المحاسبية والشركات المهنية لمراقبة الحسابات وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة الكويتية.

وعليه قام مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في تاريخ 28 ديسمبر 2020 بإصدار القرار رقم (11) لسنة 2020 في شأن تنظيم إجراءات تسجيل الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات، حيث يسرنا أن نرفق لكم كافة القرارات والنماذج الخاصة في هذا النشاط.

## بهدف تفعيل إجراءات مباشرة خبراء الجداول من المحاسبين والحراس القضائيين مقترحات لتفعيل قانون تنظيم الخبرة



من منطلق دورها المهني كجمعية نفع عام متخصصة ، تقدمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ببعض الاقتراحات المهنية والمحاسبية والقانونية والإجرائية التي تساعد على تفعيل قانون الخبرة الصادر بمرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار تنظيم الخبرة ، بهدف تفعيل إجراءات مباشرة خبراء الجداول من المحاسبين والحراس القضائيين والمحكمين المصنفين واعمال الخبرة المحاسبية.

### وتضمنت المقترحات ما يلي :

- التنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشأن مراجعة وتنقيح سجل الخبراء المقيدين بجدول الخبراء المحاسبين والحراس القضائيين والمصنفين.
- إصدار لوائح وقرارات تنفيذية تتناسب مع القوانين الحديثة والصادرة مثل قانون التسويات الوقائية والافلاس الجديد الصادر لسنة 2020 وخاصة أن هناك العديد من المواد التنظيمية التي تحتاج الى تنسيق مهني متخصص ، خاصة فيما يخص تعيين مدراء التفليسة أو أمين التفليسة
- تفعيل إجراءات رقابية تساعد خبير الجداول من المحاسبين المكلفين بالقانون في تسهيل مهامه مثل الزام اصحاب الدعوى بتقديم مام لديهم من مستندات عند مباشرة الخبرة المأمورية، حيث أن ذلك يساعد الحراسة القضائية او التصفية القضائية أو التحكيم أو تقييم الحصص العينية.
- اقتراح اجراءات محاسبية ومهنية تخص اعمال الخبرة المحاسبية ومهنة التحكيم المحاسبي والتصفيات القضائية واعمال الخبرة المدنية والتجارية مثل تحديد مواعيد الجلسات للموضوع المرتبط بالمواعيد القضائية والاجرائية وامانات الخبير ووضع قواعد محاسبية تتناسب مع الاعمال التجارية الحديثة
- الاستفادة من الجمعية في دعم القضاء أو النيابة العامة أو جهاز الخبرة بتقديم آراء مهنية وكذلك اسناد الى الجمعية بصفتها بتشكيل اللجان المتخصصة للقضايا المالية لما للجمعية من متخصصين في جميع المجالات المحاسبية بالقطاع الخاص والحكومي.

تفعيل إجراءات رقابية تساعد خبير الجداول  
من المحاسبين المكلفين بالقانون

التنسيق مع الجمعية بشأن مراجعة وتنقيح  
سجل الخبراء المقيدين بجدول الخبراء

## إيماناً بدورها المهني المهم في مختلف اللجان الحكومية «المحاسبين» شاركت في لجنتي «اختبار مزاولة المهنة» و «مراقبي الجمعيات العمومية للشركات»



لوزارة التجارة والصناعة. وقد تم إرسال كتاب الترشيح  
لوكيل وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 14 مارس 2021

إيماناً بدورها المهني والمتخصص في العديد من القضايا  
المحاسبية والاقتصادية والاجتماعية ، قامت جمعية  
المحاسبين والمراجعين الكويتية بالمشاركة بالعديد من اللجان  
التابعة للجهات الحكومية ، حيث قامت بترشيح رئيس مجلس  
إدارة الجمعية فيصل عبد المحسن الطبيخ لتمثيل الجمعية  
في عضوية لجنة تنظيم قواعد وإجراءات اختبار مزاولة مهنة  
مراقبة الحسابات التابعة لوزارة التجارة والصناعة ، وقد  
تم إبلاغ وكيل وزارة التجارة والصناعة بترشيح الجمعية في  
الثاني من فبراير من العام الحالي 2021.

كما قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بترشيح  
عضو مجلس إدارة الجمعية عبد الله مروان العيسى ممثلاً  
للجمعية في لجنة مراقبي الجمعيات العمومية للشركات التابعة

## دراسة شاملة لإعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة



تتجه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لإعداد دراسة  
شاملة لمعالجة الاختلالات الهيكلية بالموازنة العامة للدولة،  
وذلك اتساقاً مع دورها المحوري والمتواصل في دعم الجهود  
الحكومية المتواصلة لمواجهة الاختلالات المزممة في الميزانية  
العامة للدولة والاعتماد المتزايد على مورد وحيد في إيرادات  
الميزانية مقابل غياب تنوع مصادر الدخل.

وبهذا الخصوص، خاطبت الجمعية عدداً من الجهات  
الحكومية منها وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة  
وغيرهما من الجهات لإمدادها بالبيانات اللازمة لإعداد  
الدراسة والتي من المتوقع أن تخرج بتوصيات ونتائج قادرة  
على مواجهة الخلل في هيكل الميزانية.

ومن المقرر تقديم تلك الدراسة لمتخذي القرار لمواجهة  
تداعيات تلك الأزمة والخروج بحلول واقعية قادرة على  
مواجهة تداعيات الأزمة.



## خلال ندوة " قانون تنظيم مهنة تدقيق الحسابات الجديد في السعودية وأثره على دول الخليج إنشاء هيئة لمراقبي الحسابات لتطوير أداء المهنة



شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الندوة الافتراضية التي نظمها مركز التميز بكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت تحت رعاية عميد كلية العلوم الإدارية الدكتور محمد ابراهيم زينل ، والتي أقيمت في 4 أبريل 2021 بعنوان « قانون تنظيم مهنة تدقيق الحسابات الجديد بالمملكة العربية السعودية وأثره على مهنة المحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي .

وقد مثل الجمعية في الندوة رئيس مجلس الإدارة فيصل عبد المحسن الطيبخ الذي أكد أهمية تجربة المملكة العربية السعودية في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ليس على مستوى المملكة فحسب وإنما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

### هيئة للمحاسبة

وأشار الطيبخ إلى أن الكويت أحرزت الكثير من النجاحات في مجال تطوير مهنة مراقبي الحسابات على مستوى الدورات المهنية المتخصصة أو على مستوى تنظيم مهنة المحاسبة حيث تم صدور القانون رقم 103 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية والذي يعد نقلة نوعية في تطور مهنة المحاسبة وتطويرها في الكويت. وبين أن تأسيس هيئة لمراقبي الحسابات سيكون له بالغ الأثر على تطوير وتعزيز المهنة وسيعمل على معالجة السلبيات والتحديات التي تواجهها على المدى الطويل وستعمل في الوقت نفسه على تعزيز وتطوير قدرات المحاسبين.

### أهمية النظام المحاسبي الجديد في السعودية

وتطرق الطيبخ في حديثه إلى أهمية نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الجديد في السعودية والذي انعكس إيجاباً على تطوير أداء المهنة من خلال العناصر التالية:

- النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة من خلال تعزيز الثقة في التعاملات المالية وفق أفضل الممارسات العالمية ما ينعكس إيجاباً على تحقيق رؤية المملكة 2030.
- مواكبة تطورات بيئة الأعمال في ظل تنامي عدد الشركات، وارتفاع حجم الاستثمارات؛ الأمر الذي يستدعي زيادة عدد المحاسبين القانونيين، وتنظيم مهن جديدة مرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة لحاجة الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلك المهن.

- النظام الجديد يُمكن الشباب من مزاوله المهنة، وتأسيس شركات ومكاتب مهنية، تغطي الاحتياج الكبير في السوق السعودي.
- تحسين جودة أداء المرخصين لتقديم خدمات الزكاة والضريبة وخدمات المحاسبة.
- تحفيز ممارسي المهنة، والتوسع في التراخيص المهنية بما يتناسب مع متطلبات بيئة الأعمال.
- حماية مصالح المستثمرين، وتعزيز الشفافية والثقة في التعاملات المالية.
- الحد من المخالفات المهنية، إضافة إلى زيادة الامتثال في إيداع القوائم المالية في برنامج "قوائم".
- فصل نظام المحاسبة والمراجعة عن تنظيمها، والترخيص لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة لغير المتفرجين.
- تقليص مدة الخبرة إلى سنة واحدة بدلاً من ثلاث سنوات، إضافة إلى تعديل شرط تخصص المحاسبة للحصول على الترخيص ليشمل (الجامعيين فأعلى) في التخصصات كافة ذات العلاقة بالمهنة.

فيصل الطيبخ: قانون 103 لسنة 2019 نقلة  
نوعية في تطوير مهنة المحاسبة

نظام مهنة المحاسبة الجديد في  
السعودية ساعد على النهوض بالمهنة

## برنامج هندسة الميزانية

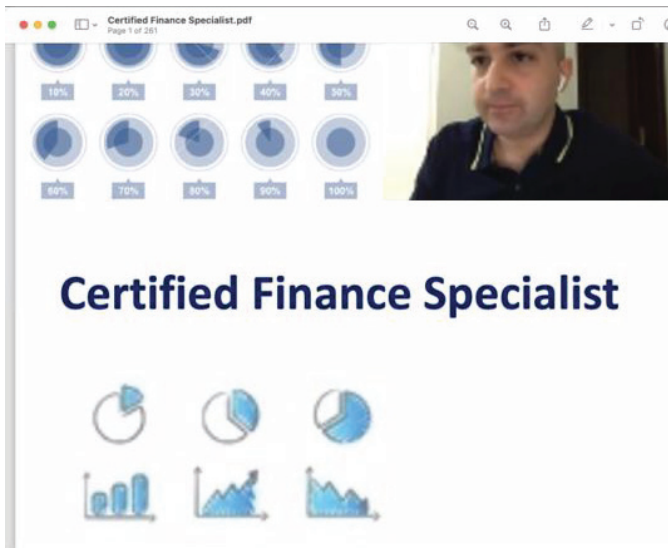


ورجال الأعمال، حيث يساعدهم ذلك في إدارة المخاطر لأنشطتهم المالية والأكاديميون والباحثون في مجالات المحاسبة والتمويل والتحليل والدراسات القانونية، حيث يساعدهم في الانطلاق نحو آفاق علمية وبحثية جديدة في مجال تقنين المحاسبة المالية. ومن بين الفئات المستهدفة أيضاً: المهتمون في فهم الأسس المحاسبية والقانونية لأغراض حساب الزكاة في البنوك والشركات.

في سعيها الدؤوب والمتجدد لتقديم كل ما هو جديد ومتميز في كافة القطاعات المتصلة بمجال التدقيق المحاسبي، تم تنظيم برنامج هندسة الميزانية برعاية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والذي يهدف لتمكين المشاركين من فهم وتحليل عناصر ومكونات قائمة المركز المالي طبقاً لأحدث الأسس والمفاهيم القانونية.

وتحدث في البرنامج الذي أقيمت فعالياته في الفترة من 14 إلى 17 مارس، رئيس لجنة معيار محاسبة الزكاة بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية د.رياض منصور الخليفة، حيث أن دواعي وضروريات البرنامج جاءت لحاجة المحاسبين لربط المحاسبة المالية بالأسس والمفاهيم القانونية المنظمة للمال والأعمال وتعميق فهم فلسفة الميزانية وضبط تصنيف مكوناتها في ضوء أحدث تطبيقات القانون الحديث وإثراء منهجية الإبداع والتطوير لدى دارسي المحاسبة المالية. واستهدف البرنامج عدداً من الفئات هي: المحاسبون والمحاسبون القانونيون والمدراء الماليون والمراجعون الخارجيون وعموم الراغبين في تطوير وتعميق معرفتهم بفلسفة الميزانية وهندستها المالية في ضوء أحدث الأسس والتطبيقات القانونية المنظمة لقطاع الأعمال والمستثمرون

## إقبال ملحوظ على برنامج خبير مالي معتمد



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج خبير مالي معتمد في الفترة من 15 فبراير إلى 10 مارس 2021، وقد تناول البرنامج عدداً من المحاور الرئيسية تتمثل في استراتيجية إدارة رأس المال وتقييم الاستثمار وهيكل رأس المال وإدارة رأس المال العامل والأسواق المالية والتمويل الإسلامي.

وقد شهد البرنامج إقبالاً ملحوظاً من المهتمين بالبرنامج، والذي يلبي احتياج العديد من العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

## خلال الفترة من 20 فبراير إلى 21 مارس وتضمنت 4 مواد رئيسية تنظيم دورة اختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات



### راشد الهطلاني

- 50 مشاركاً من القطاعين العام والخاص وإقبال ملحوظ على الدورة
- لقاء تنويري للمشاركين قبل بدء الدورة لتعريفهم بالدورة وأليات عملها

وشدد على أن الدورة تعد من بين الدورات المهنية التي تحرص الجمعية على تنظيمها وإقامتها على الرغم من الظروف الصعبة التي واكبت جائحة كورونا خلال عامي 2020 و2021 وهو ما يمثل التزاماً من قبل الجمعية لأداء دورها في وقت الأزمات.

تأكيداً على دورها المستمر والمتميز في إعداد وتأهيل مراقبي الحسابات في العديد من القطاعات في بيئة الأعمال، ومواصلةً منها لأداء دورها التأهيلي والتدريبي، نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدورة التثقيفية في المحاسبة والمراجعة والإعداد لاختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات عبر "الأون لاين" ومن خلال استخدام تطبيق "زووم" وذلك خلال الفترة الممتدة من 20 فبراير إلى 21 مارس 2021.

وفي هذا السياق، أشار نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية راشد عوض الهطلاني إلى أن الدورة التي تنظمها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، شهدت إقبالاً كبيراً من قبل المهتمين الراغبين في دخول اختبارات القيد في سجل مراقبي الحسابات، لافتاً إلى أن عدد المشاركين بلغ 50 مشاركاً من القطاعين العام والخاص.

وأوضح أن الجمعية حرصت على إقامة لقاء تنويري للمشاركين في الدورة، لتعريفهم بالدورة من حيث مواعيدها والمواد التي سيتم تدريسها خلال الدورة وكذلك كيفية التعامل مع أية مشاكل فنية قد تواجههم خلال الدورة. واستدرك بالقول أن الجمعية، سعت لتوفير كافة الاحتياجات التدريبية للمشاركين، من مواد علمية، وحل الإشكاليات الفنية التي قد تواجههم خلال التواصل بين المحاضرين والمشاركين عبر الأون لاين، بالإضافة إلى الإجابة على كافة الاستفسارات والتساؤلات الخاصة بالمشاركين.

### 4 مواد رئيسية

وبين أن الاختبارات تتضمنت 4 مواد رئيسية هي : معايير التدقيق الدولية (المراجعة) ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية، بالإضافة إلى مادتي القانون والتكاليف الإدارية. وأوضح أن الجمعية حرصت على اختيار أكفأ المدرسين القادرين على تحقيق أقصى استفادة ممكنة للمشاركين في الدورة من مختلف القطاعات.

## تنظيم برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية  
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

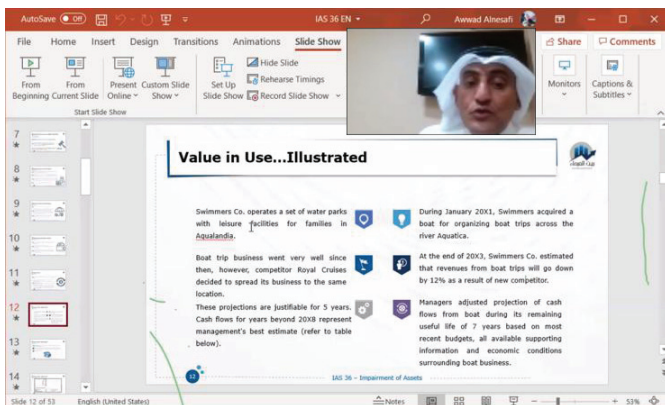
العقار وتجارة الذهب والمعادن الثمينة والتزامات الاخطار عن الأنشطة المشبوهة والجهود الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، بالإضافة إلى توصيات مجموعة العمل المالي الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

سعيًا منها لاكساب المشاركين التعرف على البعد القانوني لجريمة غسل الأموال والتطورات التشريعية ودور السلطات بالإضافة للسياسة الخاصة لمعرفة العملاء وكيفية تطبيق الإجراءات، أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الفترة من 7 إلى 11 فبراير 2021.

وتناول البرنامج عدداً من المحاور : مفهوم غسل الأموال ومراحلها والفرق بين مفهومي الإرهاب وغسل الأموال وتمويله والقانون الكويتي والقرارات الوزارية ودورها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر الأشخاص السياسيين.

كما تناول البرنامج : مسؤول الالتزام ودوره في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسة اعرف عميلك ومتطلباتها التطبيقية وغسل الأموال ومكافحته في قطاع التأمين وتجارة

## متطلبات معايير المحاسبة الدولية في أزمة كورونا



وتطرق البرنامج إلى آثار أزمة كورونا على حقوق الموظفين ومعالجتها والمعالجة المحاسبية لتداعيات أزمة كورونا على الأصول المالية من خلال معيار الإبلاغ المالي "IFRS 9".

نظمت الجمعية برنامج متطلبات معايير المحاسبة الدولية في أزمة كورونا خلال الفترة من 21 إلى 25 مارس 2021، بهدف تبسيط وتسهيل المفاهيم المتعلقة بمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي في ظل أزمة كورونا من خلال وضع المتدربين في بؤرة الاهتمام لتمكينهم القدرة على الإلمام الشامل بهذه المسألة للوصول إلى مستويات عالية من الإتقان لتمكينهم من وضع المعايير الصحيحة ومعالجة الآثار المترتبة لأزمة كورونا. وتناول البرنامج عدداً من المحاور شملت : متطلبات المعايير الدولية على الأصول الملموسة وتأثيرات كورونا من خلال معيار الإبلاغ المالي IFRS13 والمعيار IFRS16 ومعيار المحاسبة الدولي IAS16 وIAS23 وIAS36 ومتطلبات المعايير الدولية على الاستثمارات العقارية والمخزون وتأثير الأزمة على مبدأ الاعتراف بالايرادات والمعالجة المحاسبية للمخصصات والأصول.

## للمرة الثانية وعلى 3 أجزاء واهتمام غير مسبوق بها "المحاسبين" عقدت CIA بالتعاون مع "هيومن برو"



التدقيق الداخلي والتخطيط لمهمة التدقيق تنفيذ مهمة التدقيق وتبليغ نتائج المهمة ومراقبة التقدم. وفي الجزء الثالث تناول معارف الأعمال المتعلقة بالتدقيق الداخلي، حيث تم تناول عدداً من العناصر الهامة أبرزها الذكاء في مجال الأعمال وأمن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والإدارة المالية.

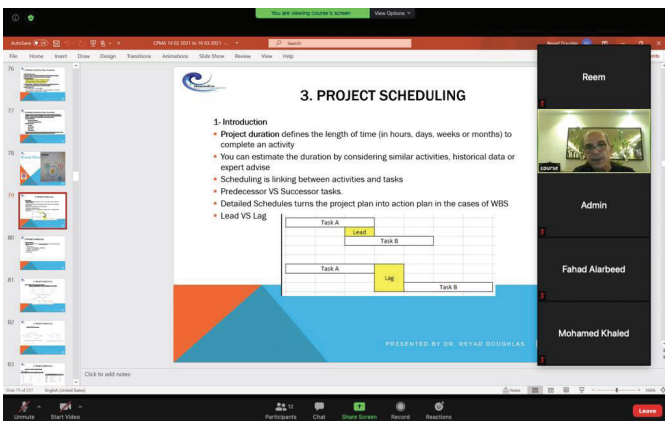
ويأتي انعقاد البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأميركية CIA باللغة العربية في ظل الإقبال الذي شهده انعقاد البرنامج للمرة الأولى من قبل المهتمين للقطاع العام والخاص وكذلك الأعضاء العاملين والمنتسبين لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب البرنامج التأهيلي لشهادة الزمالة المهنية الأميركية CIA مدقق داخلي معتمد باللغة العربية خلال الفترة الممتدة من 17 يناير وحتى 13 أبريل 2020.

وتضمن البرنامج 3 أجزاء رئيسية، تطرق الجزء الأول لأساسيات التدقيق الداخلي والتي تضمنت التدقيق الداخلي والاستقلالية والموضوعية والمهارة والعناية والمهنية اللازمة وتأكيد وتحديد الجودة والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ومخاطر الاحتيال.

وتناول الجزء الثاني ممارسة التدقيق الداخلي : إدارة نشاط

## تنفيذ وإدارة المشاريع في برنامج «محلل إدارة مشاريع معتمد»



عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الفترة من 14 فبراير وحتى 16 مارس 2021، دورة محلل إدارة مشاريع معتمد، والتي تناولت عدداً من المحاور التي تهم المشاركين والمهتمين من مختلف القطاعات.

وشملت : إعداد دراسات جدوى المشاريع والتخطيط لتنفيذ المشاريع وإعداد موازنة واحتياجات الموارد البشرية للمشاريع وإدارة مخاطر المشاريع ومتابعة وضبط تنفيذ المشاريع والانتهاج من المشاريع وتسليمها.

وتلبي الدورة متطلبات واحتياجات قطاعاً واسعاً من العاملين في مجال إدارة المشاريع وإعداد دراسات الجدوى والتخطيط لتنفيذ المشاريع ومتابعة وضبط تنفيذ المشاريع.

## ديوانية المحاسبين استعرضت تطورات المبنى الجديد



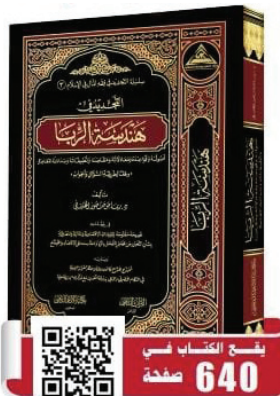
شهدت ديوانية جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال فترة انعقادها العديد من القضايا المحاسبية والمالية بين أعضاء مجلس إدارة الجمعية وذوي الاختصاص، حيث تم مناقشة آخر تطورات المبنى الجديد 5 وكيف يمكن العمل على الاسراع بالإجراءات الخاصة بالانتقال إلى مقر المبنى الجديد في الجمعية والذي يعد انطلاقة تطوير حقيقية لمهنة المحاسبة والمراجعة. كما شهدت استعراض الكثير من الموضوعات والقضايا التي تهم مهنة المحاسبة والمراجعة، وعلاقتها بالأوضاع التي تهم المواطنين والتي على رأسها عجز الموازنة العامة للدولة والحلول المقترحة لها.

## تهنئة عبد الله العجمي لحصوله على درجة الدكتوراة



تتقدم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتهنئة لعضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وعضو الجمعية عبد الله عبيد العجمي، بمناسبة حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة جريفت بولاية كوينزلاند في استراليا عام 2021. وجاءت رسالة الدكتوراه بعنوان: "حوكمة الشركات وأدائها في الكويت" من خلال إطار العلاقات بين المساهمين والإدارة ومجالس الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين وأداء الشركات باستخدام التحليل الكمي والنوعي للشركات الصناعية والخدمية الكويتية المدرجة خلال الفترة من 2010 إلى 2017. والجمعية تتمنى للدكتور عبد الله عبيد العجمي دوام التوفيق والسداد في حياته العملية.

## هندسة الربا في الإسلام



أصدر د.رياض منصور الخليفي كتاباً بعنوان: هندسة الربا أصوله وقواعده ومعادلاته ومقاصده وتطبيقاته وبدائله المعاصرة، حيث تناول الكتاب عدداً من الموضوعات الهامة في مجال فقه المال في الإسلام ومنها: ماهية الربا في الإسلام وكيفية عمله في الاقتصاد وأصول الربا التي تنقسم إلى 3 أقسام هي ربا الأثمان وربا المثلثات وربا المديونات.

كما تطرق الكتاب إلى هندسة معادلات الربا ومقاصد تحريم الربا في الإسلام وتطبيقات الربا في العصر الحديث والبدائل الاستراتيجية عن الربا في العصر الحديث.

## 39 عضواً عاملاً جديداً في ثلاثة اشهر

يناير - مارس 2021

21-	عبدالله محمد سعود الجويعد
22-	وليد رشيد القناعي
23-	جراح مشعل جراح الرومي
24-	مريم خالد سليمان السعيد
25-	حسين على محمد المهنا
26-	نواف مصطفى محمد العوضي
27-	ناصر محمد جراح الصباح
28-	حسن على الصفار
29-	بدر نوري بدر عبد الكريم
30-	عبدالله فيصل خليفة الشايح
31-	محمد فراج راكان العجمي
32-	مشاري قيس غانم الغانم
33-	خالد اسماعيل الكندري
34-	عبدالله اسماعيل الكندري
35-	انفال داود سليمان الراشد
36-	محمد فهد سعد النخيلان
37-	خالد عبيد ماجد الدوسري
38-	ايلاف حسين الخلف
39-	سلمان مشيب الجلال السهلي

1-	انوار حبيب سراب امير
2-	نوف على جابر المري
3-	عايض عبدالله عايض المطيري
4-	مشعل مطر محمد العارضي
5-	مريم فهد عبدالرحمن الراشدان
6-	بدر ناصر ريدي السعيد
7-	عبدالرحمن هشام القاضي
8-	مريم عيسى عمران الحبيب
9-	فيصل فلاح ناصر الرشيد
10-	محمد عدنان المرزوق
11-	على الحميدي على المطيري
12-	سعد عبدالله سعد السهلي
13-	فهد مشيب جلال سعود السهلي
14-	هيا خالد الشايح
15-	بسمة محمد سعود الدخيل
16-	آمنة محمد خليل دشتي
17-	صقر صلاح آل بن على
18-	هدى صلاح نصار
19-	فهد عبدالله محمد العوضي
20-	فهد فؤاد احمد الحسن

مرحباً بالأعضاء الجدد



# لماذا

## ننصح بالابتعاد عن التجمعات؟

قد يزداد خطر تعرضك لفيروسات الجهاز التنفسي مثل COVID-19 في الأماكن المزدحمة والمغلقة لذلك تجنب التجمعات



التزامك بالابتعاد عن التجمعات يساعد في عدم انتشار فيروس كورونا



الخروج للتجمعات للضرورة فقط



لا تصحب كبار السن، أو من يعاني من أمراض تنفسية نهائياً للتجمعات



ابتعد عن أي مناسبة رسمية أو اجتماعية يتجاوز الحضور فيها ٥ أشخاص



تجنب المصافحة؛ حيث أن نقل العدوى اليدين هي أكبر سبب في

